مقتطف الصحف الصهيونية

الإثنين 27-3-2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

نتنياهو يطيح بغالانت

نتنياهو يدرس تجميد القوانين لكن وزير القضاء يهدد بالاستقالة

يوسي فرتر: الآن رسميا نتنياهو يشكل خطرا واضحا وفوريا على إسرائيل

البيت الأبيض يحث قادة إسرائيل على التوصل إلى تسوية

الإمارات العربية تدين قانون إلغاء الانفصال: سيؤدي إلى عدم الاستقرار

رفيف دروكر: جنون الملك نتنياهو

معاريف:

نتنياهو يطيح بوزير الجيش جالانت: توقع إقالته من منصبه لأنه طلب تجميد القوانين لكنه لم يغير موقفه

مصدر أمني كبير: مواصلة التشريع ستؤدي إلى ترك ضباط الجيش الخدمة والامتناع عن التطوع

غانتس: نتنياهو وضع نفسه والسياسة فوق الأمن

مظاهرات صاخبة وإغلاق الشوارع الرئيسة التي استمرت حتى ساعات الصباح

نتنياهو: علينا جميعا الوقوف وبقوة ضد العصيان ورفض الخدمة بالجيش

نتنياهو: محاولة الانقلاب على السلطة تحت رعاية المحكمة العليا

مظاهرات أمام منازل الوزراء

دول الخليج تندد بتصريحات سموتريتش

يديعوت احرونوت:

أُقيل بعد أن وقف أمام الكاميرات وطالب نتنياهو بتجميد تشريع القوانين ونتنياهو يعلن عن الإطاحة بوزير الجيش يوأف جالانت

عشرات آلاف المتظاهرين أغلقوا الشوارع وأشعلوا النيران وحاولوا اقتحام منزل نتنياهو احتجاجا على إقالة جالانت

ناحوم برنع: نتنياهو أصبح يشكل خطرا واضحا وفوريا على امن إسرائيل ووصل إلى القناعة بأنه فوق القانون وخُلق ليهدم

قلق في البيت الأبيض مما يحدث في إسرائيل

انعدام الأمن: عندما تشتعل الجبهات كافة في الجيش لا يستطيعون فعل شيء

نقابة العمال العامة "الهستدروت" ستعلن الإضراب العام إذا أُقرت القوانين

مواجهة جديدة بين نتنياهو والمستشارة القانونية للحكومة لتخل نتنياهو بالجهاز القضائي مخالفا بذلك قرار المحكمة العليا

تصريحات وزراء والتشريعات تمس بإسرائيل على المستوى الدولي: إسرائيل تخسر العالم

تايمز أوف اسرائيل:

.نتنياهو يقيل وزير الدفاع بعد دعوته إلى تجميد مشروع تعديل النظام القضائي

."لسنا خائفين": احتجاجات حاشدة تندلع في جميع أنحاء البلاد بعد إقالة نتنياهو لغالانت

.الولايات المتحدة "قلقة للغاية" بعد إقالة غالانت، وتحث على تسوية بشأن الإصلاح القضائي

* * *

مقالات

i24NEWS: الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ يدعو نتنياهو إلى وقف الإصلاح القضائي 'من أجل الوحدة'

أناشد رؤساء جميع الكتل الحزبية في الكنيست، الائتلاف والمعارضة على حد سواء، أن يضعوا مواطني الدولة فوق كل اعتبار، وأن يتصرفوا بمسؤولية وشجاعة دون مزيد من التأخير

ألقى رئيس الدولة يتسحاك هرتسوغ خطابا توجه من خلاله إلى أعضاء الائتلاف الحكومي مطالبا إياهم بوقف العملية التشريعية فورا. وافتتح هرتسوغ خطابه بالقول: "شاهدنا صورا مرعبة للغاية هذه الليلة .

أنا أخاطب رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وأعضاء وعضوات التحالف: المشاعر صعبة ومؤلمة. القلق العميق يحيط بالأمة بأسرها. الأمن والاقتصاد والمجتمع - كله مهدد. عيون العام كله تترقب ردكم . وشدد هرتسوغ: "من أجل وحدة شعب إسرائيل ومن أجل المسؤولية المستحقة، أدعوكم إلى إيقاف العملية التشريعية فورًا. أناشد رؤساء جميع الكتل الحزبية في الكنيست، الائتلاف والمعارضة على حد سواء، أن يضعوا مواطني الدولة فوق كل اعتبار، وأن يتصرفوا بمسؤولية وشجاعة دون مزيد من التأخير. أفيقوا الآن! هذه ليست لحظة سياسية، إنها لحظة قيادة ومسؤولية.

تأتي كلمة هرتسوغ في أعقاب خروج المتظاهرين أمس إلى الشوارع في احتجاج تصعيدي وخطير ضد إقالة رئيس الوزراء لوزير الأمن يوآف غالانت الذي دعا إلى وقف العملية التشريعية لما يترتب عليها من تداعيات خطيرة على أمن الدولة .

* * *

i24NEWS: مسؤولون في الليكود: من المتوقع أن يعلن نتنياهو خلال ساعات عن وقف التشريعات

وفي تطور أخير تم الإعلان عن تجميد قانون درعي وعدم طرحه للتصويت، بناء على طلب رئيس حزب شاس آرييه درعي.

قال مسؤولون في الليكود قبل قليل إنه "من المتوقع أن يعلن نتنياهو خلال الساعات القليلة القادمة عن وقف التشريعات **"التي خرجت تداعياتها عن السيطرة بصورة شبه كلية** .ويشار أيضا إلى أن الأنظار تتوجه إلى نتنياهو هذا الصباح أيضا إذ من المقرر أن يلقي كلمة للشعب بتمام العاشرة على ضوء الأحداث السياسية الخطيرة والمتسارعة المتفاعلة مع خطة التشريعات القضائية غير المتفق عليها. وتشير تقارير

إعلامية إلى أن نتنياهو، الذي صرح قبل يومين فقط أنه لن يوقف العملية، على الرغم من الانقسام العميق في المجتمع الإسرائيلي، سوف يستسلم لدعوات بعض أعضاء الائتلاف للتخفيف من حدة التوترات.

وفي وقت سابق من يوم الاثنين، دعا الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ أيضا إلى "وقف فوري" للتشريع "من أجل وحدة شعب إسرائيل."أناشد رؤساء جميع الكتل الممثلة في الكنيست، الائتلاف والمعارضة على حد سواء، أن يضعوا مواطني الدولة فوق كل اعتبار، وأن يتصرفوا بمسؤولية وشجاعة دون مزيد من التأخير. عودوا إلى رشدكم الآن! هذه ليست لحظة سياسية، هذه لحظة قيادة وتحمل مسؤولية."

تأتي هذه الدعوات بعد ليلة من الاحتجاجات الجماهيرية التي هزت إسرائيل بعد إقالة نتنياهو لوزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت على وقع إعلانه في وقت سابق إنه لن يدعم الإصلاح القضائي إذا لم يوقف الائتلاف عملية التشريع سعياً وراء توافق واسع النطاق. وحذر غالانت أيضًا من أن الاحتجاجات المستمرة تضر بأمن إسرائيل حيث يرفض المزيد والمزيد من جنود الاحتياط الحضور لأداء الخدمة احتجاجًا على الإصلاح القضائي. وفي تطور أخير تم الإعلان الإثنين عن تجميد قانون درعي وعدم طرحه للتصويت، بناء على طلب رئيس حزب شاس آرييه درعي .

* * *

i24NEWS: التصعيد مستمر رفضا للتشريع القضائي في إسرائيل وإليكم الأحداث أولاً بأول: رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يلقي كلمة أمام الشعب وسط احتجاجات حاشدة

يستعد رئيس الوزراء لإلقاء كلمة يوجهها للشعب هذا الصباح في ختام جلسة طارئة امتدت على مدار ساعات الليل في ديوان رئيس الوزراء وسط دعوة هرتسوغ لوقف التشريع حالا

في أعقاب الأحداث الدراماتيكية التي هزت البلاد أمس الأحد على ضوء إقالة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لوزير أمنه غالانت الذي رفض التشريعات بصيغتها الحالية وطالب رئيس الوزراء بوقف العملية التشريعية فورا، يستعد رئيس الوزراء لإلقاء كلمة يوجهها للشعب هذا الصباح، في الساعة العاشرة، في ختام جلسة طارئة امتدت على مدار ساعات الليل في ديوان رئيس الوزراء .

وقال اتحاد العمال اليهودي الهستدروت إنه سيعلن إضرابًا عامًا يوم الاثنين، مع انضمام الجامعات في جميع أنحاء البلاد أيضًا. وأمس الأحد، اخترق المتظاهرون الحواجز التي أقامتها الشرطة لمنعهم من الاقتراب من منزل رئيس الوزراء في شارع غزة في القدس، بينما أغلق عشرات الآلاف منهم في تل أبيب طريق أيالون السريع الرئيسي. ونشرت الشرطة في القدس خراطيم المياه ضد المتظاهرين الذين دكوا الشوارع بشكل عفوي، فضلا

عن استخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين الذين توافدوا على الطريق السريع الرئيسي الذي يربط تل أبيب بالقدس معطلين حركة المرور.

تجلت هذه المظاهرات في المدن في جميع أنحاء البلاد. حتى الساعات الأولى من يوم الاثنين، مما يثير علامات تساؤل كبيرة حول قدرة الائتلاف على تمرير الإجراءات الخلافية . وهذا الصباح عادت الحركة بشكل طبيعي ومنتظم في شارع آيالون بعد أن تم إبعاد كافة المخلفات التي تركها وراءهم المتظاهرون.

قررت إدارة الحكم المحلي والحكم الإقليمي في مناقشة طارئة عقدت صباح اليوم الانضمام إلى الإضراب في المرافق الاقتصادية للدولة الذي أعلنه الهستدروت، قبل قليل. وقال حاييم بيفس، رئيس مركز الحكم المحلي: "أمر الساعة يلزمنا بالتحرك الفوري والإعلان عن انضمام الحكم المحلي إلى الإضراب العام. الانقسام في الشعب والفوضى الهائلة التي تعيشها إسرائيل وصلت إلى نقطة اللاعودة تقريبًا." وأضاف: "ندعو رئيس مجلس الوزراء إلى وقف التشريع فوراً، لإلغاء إقالة وزير الأمن الذي تربطنا به علاقات عمل في مجال أمن المدن والجبهات الداخلية. يجب على رئيس الوزراء إعادة حساب المسار والوصول إلى مفاوضات فورية بين الطرفين تؤدي إلى اتفاق واسع. الحفاظ على وحدة شعب اسرائيل وأمن دولة اسرائيل هو الأمر الأهم."

يتسحاق جوردون، رئيس نقابة المحامين في الخدمة العامة - "القضاة، المساعدون القانونيون للقضاة، المحامون العامون، المتدربون، محامو الخدمة العامة بأكملها - يخوضون إضرابًا عامًا - لا يوجد تشريع ولا تقاض، لا مشورة قانونية، لا لجان، لا مناقصات ولا موافقات، لا إجراءات - كل شيء يتوقف!!

وزير الهجرة والاستيعاب عن الصهيونية الدينية/ أوفي سوفير : نحن موجودون بحالة جنونية وهنالك القليل جدا من الإجراءات التي يجب أن تمر بهذا الشكل. السبب الوحيد الذي يجيز تحركا عنيفا بهذه الشدة عليه ان يتعلق بالوجود الأمني. فيما عدا ذلك فشلنا بإدارة هذه العملية يلزمنا بتحمل المسؤولية وبنائه بشكل صحيح ومن جديد دون إلقاء التهم على الطرف الآخر بعدم تحمله للمسؤولية بالرغم من أن له نصيبا كبيرا فيها. لا يوجد أي إجراء من الصحيح تمريره بهذه الطريقة. أنا قلق بشدة وأعتقد أننا ملزمون بالتصرف بقيادية.

زعيم المعارضة ورئيس حزب يش عتيد يائير لابيد في مستهل اجتماع الكتلة: أدعو نتنياهو الى إلغاء إقالة يوآف غالانت. لا تستطيع دولة إسرائيل في هذا الوقت، بمواجهة المخاطر المحدقة من جميع المجالات، تحمل تغيير وزير الأمن.لسنا مجبرين على أن نتحطم. ولا أن نتفكك. هناك حلول. أدعو الائتلاف، إلى الذهاب إلى منزل الرئيس، لنبدأ حوارًا وطنيًا ينتهي بدستور قائم على إعلان الاستقلال، وبلد نعيش فيه جميعًا بالحب والاحترام المتبادل."

وانضمت سلطة المطارات إلى الاحتجاجات وتعلن التوقف الفوري للإقلاع في مطار بن غوريون وقال بنحاس عيدان، رئيس اللجنة العمالية في سلطة المطارات: أمرت بالتوقف الفوري لحركة إقلاع الطائرات في مطارات البلاد

إضراب كامل في النظام الصحي

وسيشمل الإضراب جميع المستشفيات العامة وجميع العيادات المجتمعية، وسيتم تفعيل لجنة استثناء كالمعتاد وسيسمح بالعلاجات والخدمات المنقذة للحياة. "سيتوقف الإضراب بمجرد صياغة مخطط واضح ومتفق عليه للمفاوضات يضمن أرضية مستقرة لحماية حقوق المرضى في النظام الصحي". وقال رئيس الهستدروت البروفيسور تسيون حجاي: "إن النظام الديمقراطي والنظام القضائي المستقلان هما الأساس لمجتمع مُصلح ونظام رعاية صحية متقدم. حان الوقت للقول كفى توقفوا.

أصدر حزب الصهونية الدينية (بتسلئيل سموتريتش) بيانا عقب ورود أنباء عن نية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وقف التشريع، جاء فيه: "بعد الكثير من المداولات والمشاورات، موقفنا هو أنه لا ينبغي وقف التشريع بأي شكل من الأشكال. إن وقف التشريع سيكون بمثابة استسلام للعنف والفوضى والتعنت واستبداد الأقلية وسيدمر نتائج الانتخابات. لقد كنا وما زلنا من أتباع الخطاب والتسويات والاتفاقات، لكن ليس تحت تهديد الانقلاب من قبل مراكز القوة على الديمقراطية الإسرائيلية. ويضيف بيان الحزب: "لقد تم انتخابنا بشكل قانوني وحصلنا على تفويض واضح من الشعب لإعادة التوازن إلى الديمقراطية الإسرائيلية. إننا مدينون لغالبية الشعب بإسماع صوتهم ومواصلة هذا التصحيح التاريخي المهم." بعد إقرار التشريع الذي سيدخل التوازن على تركيبة لجنة تعيين القضاة، سيكون من الممكن التوقف والتواصل مع أي شخص يرغب في ذلك، من موقع الاحترام المتبادل والاعتراف بنتائج الانتخابات وليس نتيجة للإكراه العنيف من جانب آراء الأقليات."

وفي ختام مناقشة سرية عُقدت في لجنة الأمن والخارجية في الكنيست بمشاركة وزير الأمن غالانت الذي أعلن نتنياهو عن إقالته، لمناقشة تداعيات التعديلات القضائية على أمن إسرائيل قال رئيس لجنة الأمن والخارجية في الكنيست، عضو الكنيست من حزب الليكود "يولي إدلشتاين": سمعنا أشياء مقلقة.. هذا ليس الوقت المناسب لإقالة وزير الأمن.

وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير في تعقيب على التطورات الأخيرة: ينبغي ألا تتوقف التعديلات القضائية، ويجب ألا نستسلم للفوضى. ووفقا للمصادر التي شاركت في المحادثات الليلة في مكتب نتنياهو فإن سموتريتش عارض بالفعل وقف التشريعات لكنه قال إنه "يمكن أن يتعايش" مع التأجيل لعدة أسابيع بغية الشروع في مفاوضات.

* * *

i24news: رئيس الوزراء الأسبق ايهود باراك يناشد نتنياهو عقد جلسة طارئة للمجلس الأمني المصغر

يرى واضعو البيان أن رفض مطلب وزير الأمن بانعقاد المجلس الأمني المصغر لا سيما في هذه الظروف هو "سلوك غير أخلاقي وغير مسبوق من قبل رئيس وزراء في إسرائيل

أصدر رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، ووزير الأمن الأسبق موشيه (بوجي) يعالون، ورئيس الأركان الأسبق دان حالوتس بيانًا مشتركًا طالبوا فيه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء السياسي والأمني، على غرار مطلب وزير الأمن يوآف غالانت، وفق النشر في واينت . وجاء في البيان أن "رئيس الوزراء رفض في الأيام الأخيرة مطالبة وزير الأمن ورئيس الأركان بانعقاد مجلس الوزراء الأمني المصغر للتباحث فيما وصف بأنه خطر واضح ووشيك على أمن الدولة استنادًا إلى المعلومات الاستخباراتية المعروضة عليهم، والمضي في إقرار الإصلاح القضائي المثير للجدل والانقسام على المستوى الجماهيري في إسرائيل والتي لم يهدأ منظمو الحراك الرافض للمخطط الحكومي طيلة اثني عشر أسبوعا هزوا خلالها البلاد طولا وعرضا بمظاهرات غير مسبوقة بحدتها واتساع نطاقها .

وأصدر رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، ووزير الأمن الأسبق موشيه (بوجي) يعالون، ورئيس الأركان الأسبق دان حالوتس بيانًا مشتركًا طالبوا فيه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء السياسي والأمني، على غرار مطلب وزير الأمن يوآف غالانت، وفق النشر في واينت . ويرى واضعو البيان أن رفض مطلب وزير الأمن بانعقاد المجلس الأمني المصغر لا سيما في هذه الظروف هو "سلوك غير أخلاقي وغير مسبوق من قبل رئيس وزراء في إسرائيل، مما يشير إلى فقدان نتنياهو مقدرة الحكم على الأمور والاتصال بالواقع."

يشار إلى أن لجنة القضاء والدستور برئاسة سيمحا روتمان باشرت الأحد مهامها نحو إعداد بعض التشريعات المشتملة في التعديل القضائي للتصويت في القراءة الثانية والثالثة دون التعثر بالضوضاء والمطالبات التي يقيمها أعضاء المعارضة ضد التعديلات.

* * *

i24news: إسرائيل تشاطر الدول الإفريقية ابتكاراتها الزراعية لمكافحة التصحّر في القارة السوداء

في إطار مكافحة التغير المناخي العالمي، استضافت وزارة الخارجية الإسرائيلية المشاركين في برنامج التدريب "Dezertec"، خبراء من أفريقيا، بعضهم يمثلون دولا لا تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية. الغرض من البرنامج هو مساعدة البلدان الأفريقية على التعامل مع التحدي المتمثل في اتساع نطاق التصحّر في منطقة الصحراء وإنشاء منطقة عازلة خضراء بطول 8000 كم بحلول عام 2030. وعقب وزير الخارجية إيلي كوهين على الموضوع بالقول "تهديد التصحّر يشكل خطرا على العديد من الدول مع تغير المناخ. إسرائيل تحارب هذا التهديد في الداخل وتساهم بخبرتها وقدراتها لصالح إفريقيا وسنواصل تعميق وتقوية علاقاتنا" مع الدول التي ترغب في ذلك من أجل ازدهار المنطقة واستقرارها."

تم في إطار المبادرة، توجيه الدعوات للحضور إلى إسرائيل لعدد من خبراء الابتكار الزراعي من دول المنطقة، وبعضها لا يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، من أجل مساعدتهم في تحديد ووضع خرائط التحديات في منطقتهم، وإيجاد حلول تجمع بين المعرفة والتقنيات الإسرائيلية، والتي أثبتت نجاحها في الماضي في مكافحة التصحّر في إسرائيل. ومن بين المشاركين البارزين في البرنامج ابنة شقيق وزير خارجية تشاد، التي جددت إسرائيل العلاقات الدبلوماسية معها في السنوات الأخيرة .وجاء ممثلون آخرون من دول المنطقة من جيبوتي والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا وإثيوبيا وإريتريا ونيجيريا والسنغال.

يعتبر البرنامج التدريبي الخاص بمجتمع الابتكار "Dezertec" جزءًا من مبادرة Great Green Wall التي تم إطلاقها في مؤتمر المناخ الأخير في شرم الشيخ COP 27 ، تعبيرا عن الرغبة في مواجهة تحدي اتساع دائرة التصحّر في منطقة الساحل. وقد رافق قسم الاقتصاد وأفريقيا بوزارة الخارجية الإسرائيلية كافة مراحل الزيارة وواصل في تنمية العلاقة مع المشاركين في المشروع.

وقالت ياعيل ربيع تسادوك نائبة مدير الاقتصاد بوزارة الخارجية: "يعمل مبعوثو وزارة الخارجية بلا كلل لتحديد الفرص وخلق الروابط. وفي هذه الحالة، قمنا بربط Desertech باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومشروع "الجدار الأخضر العظيم" في إفريقيا". وأضافت "تسهم إسرائيل بشكل كبير في التعامل مع أزمة المناخ في القارة، وتدفع بالشركات الإسرائيلية ذات الصلة وتحظى بتقدير كبير في كل من البلدان الأفريقية وعلى الساحة الدولية."

* * *

i24news: لجنة الدستور: بدء التصويت على التحفظات ضد لجنة اختيار القضاة

اندلع نقاش في اللجنة انتهى بطرد عضو الكنيست من حزب يش عتيد والنائب أورنا باربيباي التي قالت لروتمان: "أنت لن تخرس صوتنا." فقد افتتح رئيس لجنة الدستور والقضاء أعمال اللجنة صباح اليوم الأحد وقد وضع أمامه 1900 تحفظ على قانون القضاء (لجنة اختيار القضاة)، في إطار الإعداد لخطة التعديلات القضائية التي ستصوت عليها اللجنة وفق النشر في واينت . ويعتزم رئيس اللجنة، عضو الكنيست سمحا روتمان، إعداد القانون للقراءة الثانية والثالثة في اللجنة، بحيث يكون جاهزًا للتصويت في الجلسة العامة في وقت لاحق من هذا الأسبوع .

وفي مستهل سير أعمال اللجنة، طالب أعضاء المعارضة بالإدلاء ببيانات افتتاحية، واندلع نقاش بينهم وبين رئيس اللجنة انتهى بطرد عضو الكنيست يوراي لاهاف-هارتسانو من حزب يش عتيد (برئاسة يائير لابيد) والنائب أورنا باربيباي التي وجهت كلامها للرئيس روتمان: "أنت لن تخرس صوتنا."ويواصل الائتلاف الحكومي بخطوات ثابتة مساعي إقرار التعديلات القضائية التي تسببت بأزمة دستورية عبرت عنها الاحتجاجات التي اكتسحت البلاد بشكل منتظم للأسبوع الثاني عشر على التوالي وبالرغم من كافة الدعوات الداعية إلى التريث ووقف التشريعات ريثما يتم الاتفاق على صياغة متفق عليها.

مساء السبت، وفيما اعتبره مراقبون ذروة المشهد الاحتجاجي أعلن وزير الأمن يؤآف غالانت عن معارضته للخطة الحكومية المتسرعة لتغيير وجه القضاء في إسرائيل ودعا الجميع إلى "وقف عملية التشريع والاجتماع والحديث."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: "لسنا خائفين": احتجاجات حاشدة تندلع في جميع أنحاء البلاد بعد إقالة نتنياهو لغالانت

احتج المتظاهرون مع الأعلام الإسرائيلية في جميع أنحاء البلاد، وتجمعوا عند منزل رئيس الوزراء والكنيست، وأشعلوا النيران وأغلقوا طريق تل أبيب السريع لساعات؛ الشرطة تستخدم خراطيم المياه لتفريقهم

اندلعت احتجاجات حاشدة في جميع أنحاء إسرائيل ليلة الأحد واستمرت حتى الساعات الأولى من صباح الإثنين، بعد أن أقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزير الدفاع يوآف غالانت من منصبه، بعد يوم من

مطالبته الحكومة بوقف مساعيها التشريعية لقلب النظام القضائي في البلاد. والمظاهرات في جميع أنحاء البلاد، حيث أغلق المتظاهرون طريقًا سريعًا رئيسيًا في تل أبيب، وأشعلوا النيران وتعرضوا لخراطيم المياه خارج مقر إقامة رئيس الوزراء في القدس، احتتمت اليوم الأول من سلسلة مظاهرات ضد الحكومة مخطط لها على مدار الأسبوع.رافعين الأعلام الإسرائيلية، تدفق آلاف المتظاهرين إلى الشوارع ليلة الأحد بعد أن أعلن مكتب رئيس الوزراء إقالة غالانت من منصب وزير الدفاع، وتجمعوا بأعداد كبيرة في تل أبيب والقدس وحيفا وبئر السبع وبأعداد أقل في بلدات في جميع أنحاء البلاد.وفي تل أبيب، أغلق المتظاهرون كلا الاتجاهين على طريق أيالون السريع وأشعلوا النيران على الطريق، وتعهدوا بالبقاء طوال الليل وهم يهتفون "ديمقراطية!" وعلى الطريق السريع، قفز المتظاهرون ورقصوا وهم يهتفون "لسنا خائفين!" و"بيبي اذهب الى البيت" و"ديموقراطية أو ثورة"!

وفي القدس، اجتاز المتظاهرون الحواجز واشتبكوا مع الشرطة خارج منزل نتنياهو في شارع غزة – حيث استخدمت الشرطة خراطيم المياه لتفريقهم – ثم ساروا إلى الكنيست ومكتب رئيس الوزراء، حيث غنوا ودعوا نتنياهو إلى الاستقالة. وأفاد تقرير غير مؤكد للقناة 12 أن ما بين 600 ألف و700 ألف إسرائيلي شاركوا في التظاهرات ليلة الأحد في جميع أنحاء البلاد، مع ورود أنباء عن احتجاجات من كريات شمونة في الشمال إلى إيلات في الجنوب. وقالت القناة 12 في وقت لاحق إن "مئات الآلاف" نزلوا إلى الشوارع. في المقابل، قالت صحيفة "هآرتس" أن عدد المتظاهرين كان عشرات الآلاف. ولم ترد تقديرات رسمية حتى صباح الاثنين. واستمرت الاحتجاجات العفوية لأكثر من خمس ساعات، من وقت إعلان مكتب رئيس الوزراء عن إقالة غالانت حوالي الساعة 10 مساءً الأحد، إلى حوالي الساعة 4 صباحًا الاثنين.

وتوجه ضباط الشرطة وسلطات الإطفاء إلى طريق أيالون السريع لإخماد الحرائق وإخلاء الطرق من الحواجز المعدنية والحطام، بينما اندلعت بعض الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة. وأطلقت خراطيم المياه على حشود المتظاهرين على الطريق السريع بينما كانت شرطة الخيالة تعمل على تفريقهم.وأظهر مقطع فيديو من المنطقة عناصر الشرطة وهم يدفعون بعض المتظاهرين ويلقون بهم أرضًا قبل أن يتقدم الضباط إلى جسر للمشاة على الطريق السريع لإبعاد المتظاهرين جسديًا عن المسار.وقالت الشرطة إن المتظاهرين رشقوا الحجارة وأشياء أخرى أثناء الاحتجاج، مما أدى إلى إصابة ثلاثة ضباط أثناء قيامهم بإخلاء الطريق السريع.وأجرى مفوض الشرطة كوبي شبتاي تقييمًا للوضع مع ضباط شرطة آخرين لمناقشة الاحتجاجات في وقت متأخر من يوم الأحد في مقر قسم مراقبة المرور التابع للشرطة في بيت دغان، مما يشير إلى جهود الشرطة لإعطاء الأولوية لإخلاء المتظاهرين من الطرق.

وفي وقت سابق من مساء الأحد، تجمع محتجون في "موشاف عميكام" لدعم غالانت خارج منزله، وحثوه على عدم الخضوع لضغوط وزراء حزبه للتخلي عن معارضته لمواصلة العملية التشريعية. وجاء ذلك قبل الإعلان عن إقالته.

وحذر الجنرال السابق ليلة السبت من أن الخلاف الوطني العميق الناتج عن الإصلاح القضائي قد وصل إلى الجيش، مما يؤدي إلى تآكل قوته، وحث على التوصل إلى اتفاق تسوية مع المعارضة. وكان أول وزير رفيع المستوى في الائتلاف ومسؤول كبير في الليكود يفعل ذلك بشكل علني ومباشر.

"لقد وضع البلد في المقام الأول، وطالب بمحاولة العثور على نص مختلف بحلول يوم الاستقلال"، قال أحد المتظاهرين للقناة 12.

ومع اندلاع الاحتجاجات العفوية، كانت لجنة الدستور في الكنيست تضع اللمسات الأخيرة على تشريع أساسي يمنح التحالف سيطرة شبه كاملة على اختيار القضاة الإسرائيليين. وأعلن رئيس اللجنة سيمحا روتمان أن المناقشة في اللجنة ستستأنف في الساعة 8:00 صباحًا يوم الإثنين، بحسب القناة 12، حيث من المقرر تقديم مشروع القانون لقراءاته النهائية في وقت لاحق من ليلة الإثنين في الجلسة الكاملة للكنيست.

ويعتبر معارضو الإصلاح مشروع قانون التعيينات القضائية خطًا أحمرًا، قائلين إنه سيُسيّس المحكمة، ويزيل الضوابط الرئيسية على السلطة الحكومية ويسبب ضررًا جسيمًا للطابع الديمقراطي لإسرائيل.

ليلة الأحد أيضا، انتهت لجنة منفصلة في الكنيست من إعداد تشريع للقراءات النهائية في الكنيست، والذي من شأنه منع المحكمة العليا من حظر التعيينات الوزارية، مما سيمكن أرييه درعي، رئيس حزب "شاس" الحريدي، من العودة إلى الحكومة. وفي مؤشر على تصاعد الاحتجاجات، أعلنت مجموعة من الجامعات إضرابًا عامًا يبدأ صباح الاثنين ردًا على إقالة غالانت.

"نحن، رؤساء الجامعات البحثية في إسرائيل، والمدراء والعمداء والإدارة، سنوقف الدراسة في جميع الجامعات البحثية الإسرائيلية اعتبارًا من صباح الغد، وسط استمرار العملية التشريعية التي تقوض أسس الديمقراطية الإسرائيلية وتهدد وجودها"، قالت الجامعات في بيان نقلته وسائل إعلام عبرية.وأضافوا: "ندعو رئيس الوزراء وأعضاء التحالف إلى وقف التشريع فوراً، والدخول فوراً في محادثات من أجل الوصول إلى مخطط عام متفق عليه."بالإضافة إلى ذلك، أعلن رئيسا بلديتي كفار سابا وهرتسليا، ورؤساء المجالس الإقليمية في الجليل الأعلى وشعار هنيغف، ورئيس المجلس المحلي زخرون يعكوف، إضرابًا عن الطعام، وفقًا

للقناة 12. وأفاد التقرير أن رؤساء البلديات وقادة المجتمع المحلي سيضربون أمام مكتب رئيس الوزراء في القدس. وفي وقت سابق يوم الأحد، احتشد المتظاهرون خارج منزل وزيرة المخابرات جيلا غمليئيل ورئيس الكنيست أمير أوحانا في تل أبيب .واحتشد المتظاهرون أيضا خارج منازل وزير العدل ياريف ليفين، ووزير الزراعة آفي ديختر، ووزير الاقتصاد نير بركات، في محاولة لزيادة الضغط على النواب قبل التصويت المقرر هذا الأسبوع على جزء رئيسي من خطط الحكومة.

ليفين، وهو من سكان موديعين، هو أحد مهندسي التعديل المقترح للنظام القضائي، بينما ديختر، الذي يعيش في أشكلون، أكد في وقت سابق يوم الأحد أنه سيدعم التشريع عند طرحه للتصويت، في أعقاب تقارير تفيد بأنه حث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على وقف التشريع.

وورد إن ديختر سيكون المرشح الأرجح لتولي منصب وزير الدفاع بعد غالانت. والتقى بركات، رئيس بلدية القدس السابق، مع قادة قطاع التكنولوجيا والأعمال الذين أعربوا عن مخاوفهم بشأن الآثار الاقتصادية للتغييرات القضائية.

وخاطب رئيس جهاز الأمن (الشاباك) السابق كارمي جيلون المتظاهرين خارج منزل ديختر، وحث ديختر، الذي ترأس جهاز الأمن بعد سنوات، على تغيير موقفه. أنت تعرف، أكثر من أي عضو كنيست آخر، أن عملاء الشاباك بدون المحكمة العليا يعرضون أنفسهم للخطر للمثول أمام المحكمة في لاهاي. من غير المعقول أن يدعم شخص مثلك تشريع يلغي الوضع الخاص للمحكمة العليا الإسرائيلية"، قال.

كما تجمع العشرات في احتجاج مضاد خارج منزل ديختر لدعم التشريع ووزير الليكود. وفي تجمع حاشد خارج منزل عضو الكنيست المخضرم من حزب الليكود يولي إدلشتين في هرتسليا، ألقت الشرطة القبض على ضابط احتياطي من وحدة النخبة "سايرت ماتكال" بزعم تعكير صفو السلام، وفقًا لموقع "واينت" الإخباري. كما تم القبض على مشتبه به لقيامه برش رذاذ الفلفل باتجاه المتظاهرين. وقال إدلشتيين، الذي دعا أيضًا إلى إبطاء العملية التشريعية، يوم الأحد إن غيابه عن جولات التصويت الرئيسية على مشاريع القوانين لم يكن من قبيل الصدفة، وجدد دعمه الكامل لجهود تجميد الإصلاح القضائي.

وفي رعنانا، اخترق متظاهرون، يبلغ عددهم ألفًا بحسب موقع "والا" الإخباري، حواجز الشرطة وتظاهروا أمام منزل عضو الكنيست داني دانون من حزب الليكود. واحتج المئات أيضا ضد رئيس نقابة العمال الـ"هستدروت" أرنون بار دافيد في كريات أونو. ولم يصدر بار دافيد بعد دعوة إلى إضراب عام للاحتجاج على خطط الحكومة، لكنه حذر الحكومة من أن نقابة العمال ستتخذ إجراءات إذا لم يتم التوصل إلى حل وسط.

وستعقد النقابة العمالية القوية مؤتمرا صحفيا يوم الاثنين ومن المتوقع أن تعلن عن إضراب عام، وفقا لتقارير وسائل الإعلام العبرية. وجرت مظاهرات أخرى مناهضة للحكومة أمام منازل وزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير الشتات عميحاي شيكلي، وعضو الليكود إيلي دلال.

وقال نتنياهو في خطاب ألقاه ليلة الخميس إنه سيخفف أجزاء من التغيير المخطط له في المستقبل، وسط الاحتجاجات الحاشدة التي جلبت مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع. لكنه قال أيضا إن الكنيست سيصوت في الأيام المقبلة على مشروع قانون لوضع التعيينات الرئيسية في المحكمة العليا، بما في ذلك رئاستها، مباشرة تحت سيطرة الائتلاف. ولم يتضح بعد متى سيتم إجراء التصويت، لكن تم ذكر يوم الثلاثاء كموعد محتمل.

وأعلن قادة الاحتجاجات يوم الجمعة عن "أسبوع شلل" غير مسبوق على مستوى البلاد يهدف إلى قلب الحياة اليومية في البلاد، بما يشمل احتجاجات جماهيرية في تل أبيب والقدس. ويتم تنظيم احتجاجات حاشدة أسبوعية منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر ضد التشريع المخطط له، إضافة إلى موجة متصاعدة من الاعتراضات من قبل كبار الشخصيات العامة، بما يشمل الرئيس وخبراء القانون وقادة قطاع الأعمال وغيرهم.

وناشد الرئيس إسحاق هرتسوغ الحكومة بالتخلي عن الإصلاح القضائي "القمعي" واستبداله بإطار لإصلاح توافقي. لكن لم يدخل الطرفين في أي محادثات مباشرة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يقيل وزير الدفاع بعد دعوته إلى تجميد مشروع تعديل النظام القضائي

بعد إعلان الإقالة، توجّه آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في تل أبيب وحيفا والقدس وبئر السبع حاملين الأعلام الزرقاء والبيضاء، مردّدين شعارات بينها "بيبي ارحل"!

بقلم ألكسندرا فاردي

أقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأحد وزير الدفاع بعدما طالب مساء السبت بتجميدٍ لمدّة شهر لآليّة تعديل النظام القضائي الذي تسعى إليه الحكومة. وبعد إعلان الإقالة، توجّه آلاف المتظاهرين، حسب الشرطة، إلى شارع كابلان وسط تلّ أبيب، مركز الاحتجاجات التي تحدث كلّ أسبوع منذ أن قدّمت الحكومة في كانون الثاني/يناير مشروع قانون الإصلاح الذي يُقسّم البلاد.

وعبّرت الولايات المتحدة الأحد عن "قلقها الشديد" حيال الوضع في إسرائيل، داعيةً إلى إيجاد "تسوية."وقالت المتحدّثة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض أدريان واتسون في بيان "نشعر بقلق عميق إزاء أحداث

اليوم في إسرائيل والتي تؤكّد مجدّدًا الحاجة الملحّة للتوصّل إلى تسوية."وأضافت "القيم الديموقراطيّة كانت دائمًا، ويجب أن تظلّ، سمة للعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل."وتابعت واتسون "المجتمعات الديموقراطيّة تتعزّز من خلال ضوابط وتوازنات"، مشدّدةً على أنّ "التغييرات الأساسيّة لنظام ديموقراطي يجب أن تتمّ على أساس أوسع قاعدة ممكنة من الدعم الشعبي."

يرى معارضو المشروع الذي يهدف إلى تعزيز سلطة المسؤولين المنتخبين على حساب القضاء، أنّه يهدّد الديموقراطيّة في الدولة العبريّة، ويُثير انتقادات من خارج إسرائيل، ولا سيّما من الولايات المتحدة. في المقابل، يعتبر نتنياهو وحلفاؤه من اليمين المتطرّف والمتشدّدين أنّ المشروع ضروريّ لإعادة توازن القوى بين المسؤولين المنتخبين والمحكمة العليا التي يقولون إنّها مسيّسة. وقال مكتب رئيس الوزراء في بيان مقتضب إنّ "نتنياهو قرّر إقالة وزير الدفاع يواف غالانت من منصبه."

وفي خطاب مساء السبت، قال غالانت المنتمي إلى حزب الليكود اليميني الذي يتزعّمه نتنياهو إنّه يخشى أن يؤدّي استمرار الانقسام في صفوف الشعب حول هذا الملفّ إلى "تهديد حقيقي لأمن إسرائيل." والأحد ردّ على قرار إقالته بتغريدة جاء فيها "أمن إسرائيل لطالما كان وسيبقى مهمّتي في الحياة."

بعد ساعات من إعلان الإقالة، استقال القنصل العام الإسرائيلي في نيويورك. وقال أساف زمير الذي يشغل هذا المنصب منذ 18 شهرًا، في تغريدة عبر تويتر، إنّ "الوضع السياسي في إسرائيل بلغ نقطة حرجة وأشعر بإحساس عميق بالمسؤوليّة وبالتزام أخلاقي بالدفاع عن الصواب والكفاح من أجل القيم الديموقراطيّة التي أعتزّ بها." ووصف قرار إقالة الوزير بأنّه "خطير" وقد أقنعه بأنّه "لم يعد قادرًا على الاستمرار في تمثيل هذه الحكومة." وقالت الشرطة في بيان إنّ محتجّين أشعلوا إطارات ليل الأحد في تلّ أبيب.

من جهتها، أفادت صحافيّة في وكالة فرانس برس بأنّ متظاهرين أحرقوا أريكة، وأشعلوا حطبًا في أماكن أخرى. وأشارت إلى أنّ حشدًا كبيرًا نزل إلى شوارع تلّ أبيب، لافتة إلى أنّ المتظاهرين أغلقوا طريق أيالون السريع. وحمل المتظاهرون الأعلام الزرقاء والبيضاء، مردّدين شعارات بينها "بيبي ارحل!"، مستخدمين لقب نتنياهو. كما سُجّلت تجمّعات عفويّة أخرى أمام مقرّ إقامة رئيس الوزراء في القدس وفي مدن أخرى مثل حيفا (شمال) وبئر السبع (جنوب)، حسب وسائل إعلام محلّية.

كان غالانت دعا السبت إلى "وقف الآليّة التشريعيّة" لمدّة شهر، عشيّة أسبوع مفصلي من المقرّر أن تُستكمل فيه التدابير التشريعيّة، وسط دعوات جديدة إلى التظاهر. وقال غالانت السبت "أنا ملتزم قيَم الليكود (...) لكنّ التغييرات الرئيسية على المستوى الوطني يجب أن تتمّ عبر التشاور والحوار." وبالتزامن مع دعوته إلى

تجميد الآليّة التشريعيّة، دعا غالانت إلى وقف التظاهرات، في حين كان نحو مئتي ألف متظاهر محتشدين السبت في تلّ أبيب ضدّ تعديل النظام القضائي، وفق تقديرات وسائل إعلام إسرائيليّة.

وتتواصل التظاهرات كلّ أسبوع منذ أن طرحت حكومة نتنياهو، الأكثر يمينيّة في تاريخ إسرائيل، في كانون الثاني/يناير مشروع إصلاح النظام القضائي الذي يثير انقسامًا في البلاد. ويدعو منظّمو الحركة الاحتجاجيّة إلى "شلّ" البلاد.

وعلّق زعيم المعارضة الوسطي يائير لبيد على القرار في تغريدة جاء فيها "يمكن لنتنياهو طرد غالانت، لكن لا يمكنه طرد الحقيقة ولا يمكنه طرد شعب إسرائيل المعارض لجنون الائتلاف" الحاكم. وتابع "رئيس وزراء إسرائيل هو (في ذاته) تهديد لأمن إسرائيل." ومن جهة أخرى، أعرب نائبان عن حزب الليكود على تويتر السبت تأييدهما غالانت، ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومة قادرة على ضمان الغالبيّة للمشروع في حال المضيّ قدمًا في التصويت عليه في البرلمان. ويعرب حلفاء أساسيّون لإسرائيل بما في ذلك واشنطن عن هواجس تجاه مشاريع ترمي إلى تعزيز سلطة السياسيّين وتقويض دور المحكمة العليا.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد أعرب عن "مخاوف" إزاء مشروع تعديل النظام القضائي في إسرائيل، وفق ما أعلنت المتحدثة باسمه كارين جان-بيار. وفي لندن حيث التقى الجمعة نظيره الإسرائيلي، أكّد رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك "أهمّية احترام القيم الديموقراطيّة التي تقوم عليها العلاقة (بين البلدين) بما يشمل مشروع الإصلاح القضائي في إسرائيل"، وفق متحدث باسمه.

ومن المقرّر أن يُصوّت المشرعون الإسرائيليّون على بنود أساسيّة في مشروع تعديل النظام القضائي الأسبوع المقبل، لا سيّما آلية تعيين القضاة. والخميس، أعلن نتنياهو الذي كان حتّى حينه منكفئًا عن الملفّ، أنّه دخل "الساحة"، مبديًا تصميمه على المضيّ قدمًا في التعديل، ومؤكّدًا في المقابل أنّه سيبذل كل الجهود من أجل "وضع حد للانقسام في صفوف الشعب." والجمعة حذّر القضاء نتنياهو من أنّ تدخّله في مشروع تعديل النظام القضائي "غير قانونيّ" في ظلّ استمرار محاكمته بتهمة الفساد. والأحد أمهلت المحكمة العليا في إسرائيل نتنياهو أسبوعًا للردّ على التماس قدّمته منظمة غير حكوميّة تطالب بإدانته بـ"ازدراء المحكمة."

وبحسب الالتماس الذي قدّمته "الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل" واطّلعت عليه وكالة فرانس برس، انتهك نتانياهو الذي سبق أن وُجّه إليه الاتّهام في عدد من قضايا الفساد، اتفاقًا أبرم مع القضاء ينصّ على أنّ رئيس حكومة متّهمًا لا يمكنه اتّخاذ تدابير في مجال يمكن أن يجعله في وضعيّة تضارب للمصالح، وذلك وفقًا لقرار صادر عن المحكمة العليا عام 2020.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: عدد من النواب في الليكود يدعمون دعوة غالانت لوقف خطة الإصلاح القضائي؛ آخرون يحضون رئيس الوزراء على إقالته

بقلم آش أوبل و ميخائيل باخنر

ظهرت الانقسامات الداخلية داخل حزب الليكود الحاكم على السطح ليلة السبت في أعقاب دعوة وزير الدفاع يوآف غالانت الحكومة إلى وقف مؤقت لتشريع الإصلاح القضائي للسماح بإجراء محادثات تسوية. أيد اثنان على الأقل من أعضاء الكنيست من حزب الليكود غالانت، وذكرت تقارير أن ثالثا فعل الشيء نفسه، بينما أثارت الدعوة غضب أعضاء آخرين في الائتلاف الذي دعوا إلى إقالته. ففي خطاب للأمة ألقاه مساء السبت، خالف غالانت رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وأكد على الحاجة لإصلاحات قانونية لكنه أعلن دعمه لوقف مؤقت للعملية التشريعية للإصلاح القضائي – التي من المقرر أن تتكثف هذا الأسبوع مع التصويت النهائي على قانون مثير للجدل يمنح الائتلاف سيطرة كاملة على اختيار معظم القضاة.

حث غالانت على تجميد التشريع إلى ما بعد "يوم الاستقلال"، الذي سيحل في 26 أبريل هذا العام. نظرا لأن الكنيست سيكون في عطلة لشهر أبريل بأكمله، فإن هذا يعني في الواقع تأجيل التصويت هذا الأسبوع لتلبية مطلب رئيسي من قبل المعارضة، التي تطالب بوقف عملية الإصلاح الشامل كشرط مسبق لأي محادثات حول إصلاح قضائي مقبول على نطاق أوسع.

وزير الدفاع، الذي أشار إلى "الخطر الملموس" على أمن الدولة نتيجة الانقسام المجتمعي الذي خلقته خطة الائتلاف، حصل على الفور على دعم صريح من زميليه في حزب الليكود، يولي إدلشتين ودافيد بيطان.

وشكر إدلشتين، الذي يرأس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، غالانت على "الانضمام إلى المسار الذي أسير فيه منذ أسابيع." وقال في بيان "غالبية الناس يريدون ويفهمون الحاجة إلى تغييرات في النظام القضائي، لكن يجب أن يتم ذلك بصبر وحوار وخطاب واسع من أجل الوصول إلى إجماع واسع."

وبالمثل كرر بيطان دعواته السابقة لوقف التشريع و "بدء مفاوضات فورية"، مضيفا أنه "يدعم كلمات صديقي، وزير الدفاع." وفي وقت سابق يوم السبت، أفاد عدد من التقارير في وسائل الإعلام العبرية أن وزير الزراعة آفي ديختر تحدث مع نتنياهو وأعضاء كنيست آخرين من حزب الليكود، وطالب بوقف مشاريع قوانين الإصلاح القضائي إلى ما بعد يوم الاستقلال في 26 أبريل. ونقلت أخبار القناة 12 عن ديختر، رئيس جهاز الأمن

العام "الشاباك" سابقا، قوله "لن يكون هناك طريق للتراجع." لم يقل غالانت ولا أعضاء الكنيست الآخرون كيف سيصوتون على مشاريع قوانين الإصلاح القضائي إذا تم طرحها مع ذلك على الكنيست للتصويت عليها في قراءات أخيرة هذا الأسبوع، كما هو مخطط. تصويت أربعة نواب متمردين في الائتلاف المكون من 64 عضوا ضد مشاريع القوانين سيحرم الإئتلاف من الأغلبية في البرلمان المؤلف من 120 عضوا. حتى لو امتنعوا عن التصويت، سيكون من الأسهل على المحكمة العليا إلغاء تعديل أحد قوانين الأساس شبه الدستورية لإسرائيل إذا تم تمريره بأصوات أقل من 61 عضوا في الكنيست، وفقا لوسائل الإعلام العبرية. وحظيت دعوة غالانت بدعم من رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية "الهستدروت"، أرنون بار دافيد، الذي حض "جميع الأطراف على اظهار المسؤولية والقيادة" ودعا نتنياهو إلى "التوقف وإعادة توحيد الشعب." كما قال رئيس بلدية موديعين ورئيس اتحاد السلطات المحلية في إسرائيل، حاييم بيباس، وهو شخصية قوية في الليكود، إنه يدعم دعوة غالانت لتجميد العملية التشريعية ودخول مفاوضات، قائلا إن أهم شيء في هذا الوقت هو "الحفاظ على وحدة أمة إسرائيل وأمن الدولة."

أعضاء آخرون في الليكود هاجموا غالانت، حيث اتهمه وزير الاتصالات شلومو قرعي بـ "الاستسلام تحت ضغط اليسار." وكتب قرعي على تويتر: "دولة إسرائيل تقف عند مفترق طرق تاريخي بين الديمقراطية والديكتاتورية، ووزير دفاعها اختار الديكتاتورية." ومثل قرعي، اتهمت النائبة من الليكود طالي غوتليف غالانت بأنه يظهر "ضعفا وخنوعا."

وقال رئيس الائتلاف، النائب أوفير كاتس من الليكود، إن من لا يصوت لصالح الإصلاح القضائي، "أنهى مسيرته في الليكود." متحدثا في برنامج حواري على القناة 14، قال كاتس إن غالانت قد أخطأ في الدعوة إلى وقف العملية التشريعية. وقال كاتس "إنه مخطئ ومخطئ بشكل كبير. مع من تعتقد أن عليك أن تتحدث؟ هل تعتقد أن هناك طرف آخر في انتظارك؟"

وهاجم بعض حلفاء نتنياهو في اليمين المتطرف غالانت أيضا، حيث دعا وزير الأمن القومي بن غفير نتنياهو إلى إقالته. وقال بن غفير في بيان "أدعو رئيس الوزراء إلى إقالة غالانت الذي جاء بأصوات اليمين، لكنه استسلم لضغوط أولئك الذين هددوا برفض [الخدمة في الجيش]، ويحاول وقف الإصلاح المهم."

الخطاب نال استحسان شخصيات من المعارضة، إلا أن منظمي الاحتجاجات المنتظمة في جميع أنحاء البلاد – والتي شارك فيها مئات الآلاف ليل السبت – قالوا إنهم سيستمرون في احتجاجاتهم حتى يتم التخلي عن الخطة. وقال زعيم المعارضة يائير لبيد في بيان إن "وزير الدفاع غالانت يتخذ خطوة شجاعة وحيوية الليلة

من أجل أمن دولة إسرائيل. إن الانقلاب يمس بشكل خطير بالأمن القومي ومن دوره ومسؤوليته وقف التدهور الخطير." وأضاف "هذه لحظة الحقيقة. أنا أدعو الحكومة: أوقفوا كل شيء، لا تمرروا التغيير في لجنة تعيين القضاة وقانون درعي هذا الاسبوع، وتعالوا واجروا محادثات في مقر رئيس الدولة."

يدفع الائتلاف بمشروع قانون يهدف إلى إعادة زعيم حزب "شاس" أرييه درعي إلى المجلس الوزاري، بعد أن قضت المحكمة العليا في وقت سابق من هذا العام أن تعيينه وزيرا للصحة وللداخلية "غير معقول إلى أقصى حد" بسبب إدانات سابقة، بما

في ذلك في العام الماضي.

رئيس حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس، وهو رئيس أركان سابق للجيش الإسرائيلي، قال إن غالانت تحدث "بكلمات حقيقية ينبغي أن تكون بمثابة نداء صحوة لكل بيت في إسرائيل"، وحض نواب آخرين في الليكود على الإعلان عن أنهم سيصوتون ضد مشاريع القوانين هذا الأسبوع. متحدثا للقناة 12، قال غانتس إن البلاد "في خطر" وإن خطة الإصلاح القضائي "تمزقها إلى أشلاء."وقال غانتس إنه "يعد بأنه في اللحظة التي يتم فيها إيقاف التشريع، سنصل للحوار بنية الوصول إلى اتفاقات وطنية."

وحث عضو الكنيست عن "الوحدة الوطنية"، غادي آيزنكوت، وهو أيضا رئيس أركان سابق، المزيد من أعضاء الائتلاف على الضغط على نتنياهو لوقف العملية التشريعية، بينما أشاد النائب في الحزب ووزير العدل السابق غدعون ساعر بغالانت وبأعضاء الليكود الذين أعلنوا بالفعل تأييدهم لوقف خطة الإصلاح القضائي.

ومثل آيزنكوت، حث رئيس حزب "يسرائيل بيتنو"، أفيغدور ليبرمان، أعضاء الكنيست من الليكود على الانشقاق عن الصفوف و"وضع حد للجنون."وأعرب قادة حركة الاحتجاجات المناهضة للحكومة عن خشيتهم من أن قرار غالانت هو مجرد حيلة تهدف إلى تقليص الحركة الاحتجاجية.وقالوا "لسنا أغبياء، لم ندخل في هذا من أجل خداع مؤقت ولن نتوانى عن حذرنا. نحن نطالب بوقف التشريع تماما. حتى ذلك الحين، هذه المعركة ستشتد."

في خطاب ألقاه الخميس، قال نتنياهو إنه سيقوم بتليين أجزاء من التغيير في المستقبل، لكنه قال أيضا إن الحكومة ستصوت على تمرير مشروع قانون الأسبوع المقبل لوضع التعيينات القضائية الرئيسية في المحكمة العليا، بما في ذلك رئاستها، تحت سيطرة الإئتلاف مباشرة. ولم يتضح بعد موعد إجراء التصويت، لكن يوم

الثلاثاء يُعتبر هدفا محتملا. وقد اجتمعت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست صباح الأحد لمواصلة عملية إعداد واعتماد مشروع القانون للقراءتين الثانية والثالثة (الأخيرة) في الكنيست.

وتحدث نتنياهو بعد استدعائه لغالانت في أعقاب انتشار تقارير أفادت بأن وزير الدفاع كان يعتزم يوم الخميس عقد مؤتمر صحفي كان سيدعو فيه إلى وقف العملية التشريعية. ويعتبر معارضو خطة الإصلاح القضائي أن مشروع القانون هذا هو الحد الذي لا يمكن تجاوزه، حيث يرون أنه يعمل على تسييس المحكمة، ويزيل الضوابط الرئيسية على السلطة الحكومية ويسبب ضررا جسيما للطابع الديمقراطي لإسرائيل. ردا على ذلك، أعلن قادة الاحتجاج يوم الجمعة عن "أسبوع من الشلل" غير مسبوق في جميع أنحاء البلاد لتعطيل الحياة اليومية، بما في ذلك مظاهرات حاشدة في تل أبيب والقدس.

قوبل الإصلاح بقلق واعتراضات متزايدة من قبل شخصيات عامة بارزة بما في ذلك رئيس الدولة، ورجال قانون، وقادة أعمال، واقتصاديون حائزون على جائزة نوبل، ومسؤولون أمنيون بارزون وغيرهم الكثير. وحذر كبار مسؤولي وزارة المالية هذا الأسبوع من ضرر عميق ودائم للاقتصاد إذا تم تمرير التغييرات في شكلها الحالي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس لجنة القانون يندفع قدما في عمليات التصويت على اعتراضات على مشروع قانون التعيينات القضائية؛ المعارضة: "دكتاتور"

سيمحا روتمان يسعى إلى تجاوز آلاف التحفظات على الإصلاح القضائي المخطط له، وسط احتجاجات ساخنة؛ استدعاء المستشارة القانونية للكنيست لإعادة النظام

بقلم جيريمي شارون

تدهور النقاش في لجنة الدستور والقانون والعدل في الكنيست مرة أخرى الأحد إلى حالة من الفوضى بعد أن سعى رئيس اللجنة عضو الكنيست سيمحا روتمان إلى الإسراع بإجراء آلاف عمليات التصويت على اعتراضات على قانون الإصلاح القضائي التي قدمها أعضاء الكنيست المعارضون. وجاءت جلسة اللجنة، التي كان من المتوقع أن تستغرق ساعات عديدة بسبب الحجم الهائل للاعتراضات، على خلفية تمرد في حزب "الليكود" الحاكم بعد أن دعا وزير الدفاع يوآف غالانت إلى وقف الحملة التشريعية التي تدفع بها الحكومة، الأمر الذي قد يعرقل تمرير مشروع القانون في جلسة الهيئة العامة للكنيست في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

بعد أن وصل صوت الصراخ إلى مستويات جديدة، تم استدعاء المستشارة القانونية للكنيست لاستعادة النظام، والتي قالت بلطف لأعضاء الكنيست من المعارضة إنهم لا يستطيعون تأجيل الإجراءات إلى أجل غير مسمى بينما طلبت من روتمان إظهار "قليل من الاعتدال" في تعامله مع عمليات التصويت. ومن شأن مشروع القانون أن يمنح الإئتلاف الحاكم سيطرة كاملة على الأرجح على التعيينات القضائية في المحاكم الأدنى ونفوذا كبيرا على أغلبية التعيينات في المحكمة العليا. وتصر الحكومة على أن مشروع القانون حاسم لكبح جماح ما تعتبره محكمة "ناشطة" بشكل مفرط، بينما تقول المعارضة والحركة الاحتجاجية الأوسع نطاقا إن القانون سيقوض استقلال القضاء وينتهك الفصل بين السلطات.

سعى روتمان، الذي أبدى حرصا على تسريع عملية التصويت بسبب عطلة الكنيست الوشيكة التي تبدأ في 3 أبريل، إلى إنهاء عمليات التصويت على احتجاجات المعارضة بأسرع وقت ممكن، لكنه تعرض لهجوم من قبل أعضاء الكنيست المعارضين الذين اتهموه بالتعامل بفظاظة مع بروتوكول الكنيست. وطرد روتمان عددا من أعضاء الكنيست من غرفة اللجنة، لكنهم استأنفوا هتافاتهم عندما سمح لهم رئيس اللجنة بالعودة للمشاركة في عمليات التصويت كما يتطلب القانون.

ورفض عضو الكنيست من حزب "الصهيونية المتدينة" السماح بمنح وقت للكلمات الافتتاحية لأعضاء اللجنة، وهو أمر قد يستغرق أكثر من ساعة، أو منحهم وقتا لشرح الاعتراضات المقدمة ضد التشريع، مما دفع النواب من المعارضة إلى ترديد هتافات وصفته بالـ"دكتاتور" وهم يقرعون على الطاولة.

وانفجر أعضاء الكنيست كارين الهرار ويوسف سيغالوفيتس وغلعاد كاريف وعوفر كسيف، الذي كانوا حاضرين في جلسات اللجنة المستمرة منذ ثلاثة أشهر، غضبا في عدد من المناسبات عندما اندفع روتمان قدما في عمليات التصويت، في كثير من الأحيان دون إعطاء أي لحظة للسماح لأي شخص حاضر للتحقق مما تم التصويت عليه. وفي إحدى المرات، اعترض كاريف على أنه لم يكن لديه ما يكفي من الوقت لقلب الصفحات في قائمة الاعتراضات الخاصة به للتحقق من الاعتراض الذي يتم التصويت عليه، وهو ما رد عليه روتمان بالقول بشكل مقتضب "مشكلتك"، مستمرا في تسجيل الأصوات مع وضد الاعتراضات. وقد تم طرد سيغالوفيتس وكسيف وكاريف بشكل متكرر من الجلسة لمقاطعتهم عملية التصويت والتحدث دون إذن، وفي كل مرة نددوا بروتمان وبالتشريع في طريقهم إلى الخارج.

في بعض المناسبات، اشتكى أعضاء الكنيست المعارضون من عدم فرز أصواتهم بشكل صحيح في اندفاع روتمان المتهور لإكمال العملية. وفي نهاية المطاف، بعد العديد من المطالب التي قدمها أعضاء الكنيست

المعارضون إلى روتمان والمستشار القانوني للجنة المحامي غور بليغ، تم تعليق الجلسة بينما تم جلب المستشارة القانونية للكنيست ساغيت افيك للفصل في القضية. وقررت أفيك "هناك توتر رفيع بين أخذ الوقت [على عملية التصويت] وبين مقاطعة عملية التصويت. لقد استخدمتم حقكم في تقديم الاعتراضات بشكل جيد، ولكن لا يمكنكم مقاطعة التصويت بشكل حاد." والتفتت أفيك إلى روتمان وأضافت بحذر "أطلب من الرئيس قليلا من الاعتدال." كما أشارت إلى أنه على الرغم من أن الملاحظات الافتتاحية هي أمر تقليدي، إلا أن روتمان يحق له تخطيها إذا رغب في ذلك، لكنها أوصت بتخصيص وقت لبعض الملاحظات خلال اليوم. وقالت لروتمان "يمكنك طرد أعضاء الكنيست لكنني أطلب منك السماح لهم بالعودة ليس فقط من أجل التصويت"، لكنها قالت أيضا لنواب المعارضة: "أطلب منكم ألا تزعجوه إلى ما لا نهاية دون السماح بإجراء التصويت."

اعترض روتمان بشدة على تكتيكات المعارضة، قائلا إن الصراخ جعل من المستحيل تسجيل البروتوكول المناسب. وقال غاضبا "هذا ليس 'أخذ وقت'، أنا لا أتذكر عملية تصويت قرع خلالها أعضاء الكنيست على الطاولة وألقوا خطابات. هذا السلوك غير مقبول."

بدوره ندد سيغالوفيتس بسلوك روتمان كرئيس للجنة وقال عضو الكنيست من حزب "يش عتيد": "ما حدث هنا هذا الصباح غير مسبوق ومخزي."وأضاف "روتمان لا يسمح لأعضاء الكنيست بأخذ المشورة من المستشارين القانونيين للجنة، وهو يدوس عليهم وعلينا بفظاظة. إنه [حتى] لا يسمح بفرز الأصوات بشكل مناسب. إن البلطجة والكمين اللذين ينفذهما روتمان هما وصمة عار على جبين الكنيست وعلى جبين هذه الحكومة المشينة."

* * *

إسرائيل اليوم: الخوف من توحيد الساحات.. بينما الشعب منقسم

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أصيب "جنديان إسرائيليان" بجروح خطيرة ومتوسطة مساء السبت في عملية إطلاق نار من سيارة عابرة في حوارة، وتم إجلاء الجنود المصابين من لواء "كفير" لتلقي العلاج في مستشفى "بيلينسون" في "بيتاح تكفا"، وبدأ الجيش مطاردة السيارة التي أطُلقت منها الرصاصات. وهذه هي المرة الثالثة في الشهر الأخير التي يتم فيها تنفيذ عملية إطلاق نار قاتلة في نفس المكان، في **حوارة**، لكن هذه المرة بخلاف المرتين السابقتين كان المستهدفين جنوداً يحرسون الطريق وليسوا مستوطنين. والجنود الذين أصيبوا هم من كتيبة التعزيزات التي

تمركزت في المنطقة في الأسابيع الأخيرة، والغرض منها **خلق منطقة عازلة بين المسلحين منفذي العمليات والمستوطنين اليهود الذين يسافرون على طول هذا الطريق.** وقد وقع هجوم الليلة الماضية بعد مرور أول جمعة من شهر رمضان في هدوء نسبي، بشكل مفاجئ، حيث زار ما يقرب من 51 ألف فلسطيني الضفة الغربية لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، عبر معبر "راحيل" ومعبر قلنديا بنظام وبدون أي حوادث غير عادية.

تخشى المنظومة الأمنية للعدو أن تكون عملية حوارة -أمس- هو الأول فقط ضمن سلسلة هجمات قد تحدث خلال شهر رمضان، والذي بدأ في فترة أمنية شديدة التوتر. والخوف هو من "توحيد الساحات" على وجه التحديد في وقت يمزق فيه الانقسام "المجتمع الإسرائيلي"، وهي حقيقة تؤدي إلى أزمة قوى بشرية خطيرة في جيش العدو.

هناك قلق في قيادة المنظومة الأمنية في الأيام الأخيرة من "تفكك الجيش"، وبالتحديد في الوقت الذي يكون فيه الوضع الأمني شديد التعقيد في جميع الساحات معاً، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع وزير جيش العدو "يوآف غالانت"، أن يظهر أمام الكاميرات مساء السبت، ويدعو إلى وقف التشريع في ضوء ما وصفه بأنه "خطر مباشر وملموس على أمن الكيان."

تقارير استخباراتية مقلقة..

قال "غالانت" هذه الكلمات بعد قراءته مؤخراً لتقارير استخباراتية مقلقة للغاية، والتي تشير إلى أن الأزمة الداخلية ومظاهر الإحجام المتزايدة عن الخدمة، تكشف عن نقطة ضعف غير مسبوقة لـ "إسرائيل"، والتي بالطبع لا تخفي عن أعين أعدائها.

والخوف هو أن إيران وجهات أخرى مهتمون بتوتير المنطقة خلال شهر رمضان وتشجيع العمليات بالضفة الغربية وكذلك في قطاع غزة. في الوقت نفسه، تأخذ المنظومة الأمنية للعدو على محمل الجد الخطابات الجريئة للأمين العام لحزب الله **حسن نصرالله**، بعد وقت قصير من تسلل مسلح لبناني إلى الكيان يحمل عبوات ناسفة، ونفذ هجوماً على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود. ولم تكشف المنظومة الأمنية للعدو عن كل ما لديها من معلومات حول هذا الهجوم، لكن التقدير هو أن **نصرالله** -على الأقل- كان على علم بشن الهجوم الطموح، على افتراض أن "إسرائيل" في وضعها الحالي ستبقى صامتة ولن ترد على الاستفزاز.

هذا هو المكان المناسب لذكر أن **إيران**، الأقرب من أي وقت مضى إلى قدرة نووية عسكرية، تشعر بأنها أقوى وأكثر أماناً من أي وقت مضى، دون ضغوط أمريكية كبيرة فورية لوقف السباق نحو السلاح النووي. وتزداد ثقة إيران بالنفس على خلفية ما يبدو أنه قطيعة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، بسبب الأزمة الدستورية في "إسرائيل"، وفي ضوء التقارب بين **موسكو وطهران** في أعقاب صفقات الأسلحة والمساعدات الإيرانية لروسيا في حربها في أوكرانيا.

* * *

دول الخليج تطالب واشنطن بالرد على إجراءات العدو ضد الفلسطينيين

بعث وزراء خارجية دول الخليج رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" الأحد، أدانوا فيها تصريحات وزير مالية العدو المتطرف "بتسلئيل سموتريتش" ضد الشعب الفلسطيني. وبحسب موقع والا جاء في الرسالة التي أرسلتها كل من – السعودية والإمارات والبحرين وعمان والكويت وقطر- إلى "بلينكن": "ندعو إدارة بايدن إلى الرد على إجراءات الحكومة الإسرائيلية وتصريحاتها ضد الشعب الفلسطيني."

خلال زيارة المتطرف "سموتريتش" إلى باريس الأسبوع الماضي، قال إنه "لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني"، وتساءل متهكماً: "من كان أول ملك فلسطيني؟ ما هي اللغة التي يمتلكها الفلسطينيون؟ هل كانت هناك مملكة فلسطين من قبل؟ هل هناك تاريخ أو ثقافة فلسطينية؟."وندد الأردن بتصريحات "سموتريتش" واصفاً خريطة ما تعرف بـ"إسرائيل الكبرى" التي ظهرت على المنصة خلال خطاب "سموتريتش" في باريس، والتي يقع فيها الأردن ضمن هذه الخريطة" بأنه تحريض وانتهاك لاتفاق السلام بين إسرائيل والأردن"، وتم استدعاء سفير العدو في عمان لتوبيخه.

* * *

"لابيد": "ديختر يعرض أمن إسرائيل للخطر من أجل أن يصبح وزيراً للجيش"

انتقد زعيم المعارضة في كيان العدو "يائير لابيد" بشدة وزير الزراعة في "حكومة نتنياهو" "آفي ديختر"، الذي أعلن أنه سيدعم تشريع التعديلات على منظومة العدو القضائية. وبحسب القناة 7 كتب "لابيد" في تغريدة على تويتر: "ليصبح آفي ديختر وزيراً للجيش، يعرض أمن إسرائيل للخطر، ويدير ظهره للجنود، إنه يعلم أن الانقلاب يعرض الصمود الوطني وأمن إسرائيل للخطر، لكن الصفقة -ليصبح وزيراً للجيش- فوق كل شيء."

بعد تصريحات "غالانت" مساء السبت بوقف التشريعات لتغير النظام القضائي، وما ورد من دعم "ديختر" لخطة "غالانت"، أعلن "ديختر" في بيان توضيحي صباح الأحد قبيل التصويت: إن "إصلاح النظام القضائي

ضروري وسيتم تنفيذه، لقد صوتت في اجتماع الليكود لصالح القانون مع زملائي في الحزب، وسأصوت في الكنيست، أنا أنسق في الموضوع مع نتنياهو وليفين."

* * *

إسرائيل اليوم: كيف ينظر العالم العربي إلى ما يجري في إسرائيل؟

بقلم أيال زيسر

ترجمة: صحيفة القدس العربي

العقد الأخير في الشرق الأوسط كان بقدر كبير عقد إسرائيل، فقد أصبحت فيه قوة إقليمية عظمى ورائدة، وذات قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، يسعى جيرانها إلى قربها ويعملون على التقدم بالتعاون معها، بل وبعلاقات سلام وتطبيع. واعترف بقوتها أعداؤها الذين حذروا من الدخول معها في مواجهة.

لكن هذه القوة تبددت في غضون بضعة أسابيع، كأن الحديث يدور عن سراب؛ فـ "حزب الله" يتحدى ويسعى لإعادتنا عقدين إلى الوراء إلى بداية القرن قبل أن يكون ميزان الرعب والردع تجاهه.

العلاقات مع الإمارات تتأرجح، ونشبت مع الجار الشرقي الأردن أزمة حادة. كل هذا يتأثر بالبرودة التي بثها البيت الأبيض تجاه حكومة إسرائيل. فالولايات المتحدة لا تزال قوة عظمى عالمية وذات تأثير حاسم في منطقتنا، رغم الضعف والتعب اللذين تبثهما.

صحيح أنه لا حاجة للتأثر أكثر مما ينبغي بالأقاويل والتصريحات، ففي صلب علاقاتنا مع العالم العربي مصالح مشتركة، بخلاف القيم، وهذه ليست أمراً عابراً ومؤقتاً. قوة إسرائيل، وخاصة قوتها العسكرية، لا تزال معها، وهذا ما يعترف به العرب أيضاً. وعليه، فإن خريطة الشرق الأوسط والعلاقات التي بين العالم العربي وإسرائيل لن تتغير بسرعة. لكن الشائق أنه حين تكون إسرائيل في دوامة، والعالم الكبير – وخصوصاً صديقتنا الولايات المتحدة وإلى جانبها "رفاقنا" في أوروبا، لا يترددون في توبيخ أو خبط الحكومة، فسيبقى العالم العربي صامتاً ويملأ فمه بالماء في ضوء العاصفة الداخلية التي نشبت عندنا.

الحقيقة أن للعالم العربي مصلحة في إبقاء الموضوع الفلسطيني في سبات ومنع نشوب عنف قد ينتقل إلى الدول العربية المجاورة أيضاً، وسيسمع صوته في هذا الموضوع. ولكن باستثناء هذا، تجده صامتاً في كل ما يتعلق بما يجري في إسرائيل.

ينبع الأمر، أولاً وقبل كل شيء، من انعدام الفهم والاهتمام. فباستثناء إسرائيل، لا توجد دولة ديمقراطية أخرى في المنطقة المحيطة بنا. ولا توجد في الدول العربية ديمقراطية ولا فصل للسلطات أو جهاز قضاء

مستقل. أما عن عدم الأهلية المطلقة في الغالب، فيؤتمن الجيش، بعد أن يكون أحدث انقلاباً وأطاح بالحاكم.

لقد تحدث رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين عقب التوقيع على اتفاقات أوسلو فقال إن "الشرطة الفلسطينية ستقاتل ضد حماس بدون "بتسيلم" وبدون المحكمة العليا". هذا وإن كان رابين رجلاً ملتزماً بالديمقراطية وحذراً ومنضبط النفس، فقد فهم قيود النموذج العربي رغم سحره وميزاته فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

لكن في الصمت العربي أكثر من انعدام اهتمام أو فهم. فهو يعبر عن خوف عميق من أن أحداً ما في الشارع العربي سيرى المشاهد ويسمع الأصوات من إسرائيل، فيغرى بأخذ احتجاجنا قدوة كي يخرج للتظاهر ضد الأنظمة والحكام في الدول العربية من الداخل.

وأخيراً، يخيل أن العالم العربي يفهم بأنه لن يخرج أحد رابحاً من الهزة التي تمر على إسرائيل.

في كتب الإرشاد التي وجدها الجيش الإسرائيلي في معسكرات الجيش المصري في سيناء بعد الهزيمة في حرب الأيام الستة، وجدت شروحات للجنود المصريين عن إسرائيل تقول إنها دولة يسري في دمها الانشقاق والانقسام، والدليل – بن غوريون يكره أشكول وبالعكس. لكن هذا لا يغير شيئاً للعالم العربي، فالعرب يكرهون إسرائيل والإسرائيليين كلهم.

لكن الواقع اليوم مختلف. الحقيقة أن في طهران أو بيروت من يفرك يديه فرحاً، لكن في أوساط أصدقائنا، ويوجد كهؤلاء، يسود قلق. لقد تحولت إسرائيل في العقد الأخير لتصبح حجر زاوية في النظام القيمي الجديد. فهي تورد الماء والطاقة للأردن ولمصر، وتمنح مساعدة أمنية لدول الخليج، وأكثر من كل هذا – تشكل حلقة ربط مهمة بين العالم العربي وواشنطن.

العالم العربي يحافظ على مسافة، ويصعب عليه إدراك ما يدور الحديث عنه في واقع الأمر، ولكنه في الوقت نفسه يبث قلقاً؛ فالأهم هو الأمن والاستقرار في منطقة تكون فيها إسرائيل قوية، لأن ذلك مدماك مركزي في الحفاظ عليها.

* * *

يديعوت أحرونوت: "لن أصوت".. غالنت يغير الاتجاه و"رباعية نتنياهو" قد تتحطم والمتظاهرون: نحن الأغلبية

بقلم ناحوم برنياع

انتظرت كتلة الليكود، وربما كتل أخرى داخل الائتلاف، الرجل الأول الذي سيتجرأ على القفز في المياه، فقد أخذ يوآف غالنت هذه المهمة على عاتقه، وفعل ذلك حسب طريقته، وحيداً، دون أن يعتمد على آخرين أو يدعي الضحية. في غضون دقائق، رحب بفعله ثلاثة أعضاء آخرون في كتلة الليكود، هم: يولي أدلشتاين، ودافيد بيتان، وآفي ديختر. ليس صدفة أن قال غالنت: "لن أعطي يدي (للتصويت على القانون هذا الأسبوع)". إذا كنت أقدر على نحو سليم، فهذا يعني أن غالنت سيصوت ضد أو يمتنع. إذا سار ديختر وأدلشتاين وبيتان في أعقابه، فمشكوك أن يكون لمشروع القانون 61 صوتاً في الكنيست. سيتعين على نتنياهو أن يعيد احتساب المسار أو يستخدم ضغطاً استثنائياً، على حدود الابتزاز، على الأربعة وربما أيضاً على آخرين.

أربعة مقابل أربعة – نتنياهو ولفين وروتمن ودرعي ومقابلهم غالنت وديختر وبيتان وأدلشتاين. لكل واحد في هذه الدراما دوافع خاصة به، لكن السطر الأخير واضح: انطلق التمرد– الجبهة الموحدة التي عرضها الائتلاف تحطمت. لا يحصل هذا بسبب انعطافة أيديولوجية بل بسبب المدى غير المسبوق للاحتجاج وتأثير المواجهة الداخلية على الأمن والاقتصاد والمجتمع.

لغالنت، بحكم منصبه، أسباب وجيهة للخروج ضد التشريع بطريقة لفين وروتمن، تشريع على محفزات، تشريع في الإكراه. دخل جيش الاحتياط في أزمة معنوية خطيرة، وتنتقل إلى الجيش الدائم. تفكك وحدات نخبة في الجيش و"الشاباك" وفي أذرع أمنية أخرى على الطريق، ما كان يمكنه أن يسلم بإمكانية في حصول الخراب في ورديته.

وعليه، لم أفكر أنه قد "تأرنب" بتأجيله خطابه يوم الخميس. لقد أتاح لنتنياهو إلقاء خطابه، وبعد أن تبين للجميع أن نتنياهو يواصل السير في الطريق الهدام الذي اختاره، ألقى خطاب الصد خاصته، خطاب الراشد المسؤول. ما قاله لنتنياهو في حديثهما في الأسبوعين الأخيرين قاله أمس للجمهور.

في الحكومة وزير آخر كان يتعين عليه بحكم منصبه أن يدعو إلى وقف تسونامي لفين وروتمن: وزير المالية. استمرار الثورة النظامية يجبي، بل وسيجبي أثماناً اقتصادية باهظة للغاية. التهديد الكبير هو تهديد مالي: المال الذي سيهرب من هنا، بل وأكثر من هذا الاستثمارات التي لا تأتي ولن تأتي. الصناديق التي تحتفظ بالمال تنتظر هذه اللحظة على الجدار. وإن إقرار القوانين سيطرد الاستثمارات. لكن سموتريتش هو سموتريتش.

هو ليس وزير مالية، بل مشعل نيران.

كانت المظاهرة التي جرت في تل أبيب أمس تشبه في حجمها وحماسة المتظاهرين المظاهرات السابقة، ولعلها فاقتها. يخيل أن الاحتجاج ينتقل مرحلة – من أقوال معظمها سلبية إلى أقوال تشدد على ما تؤيده. يقول المتظاهرون في واقع الأمر: نحن دولة إسرائيل الحقيقية؛ نحن الكمية، والنوعية، والتراث، واللباب. هم يتبنون بن غوريون، وبيغن، ورابين، وشامير، والسلام، والحروب، والشرق والغرب. لسنا أقلية قليلة، نحن أغلبية مهددة. مجموعة من الجنود المتقاعدين أجرت داخل المظاهرة مسيرة حمالات خاصة بها، رمز إسرائيل كلاسيكي. لا أعتقد أن هذه الرسائل تمر بسهولة لدى مؤيدي الحكومة القائمة، لكنها تعبر بإخلاص عن أجواء التفاؤل والقوة التي في المظاهرات.

* * *

هآرتس: غالنت في "الريمونتادا" ولفين يهدد ونتنياهو يؤيد قول نجله "تدعمهم خارجية أمريكا"

بقلم عاموس هرئيل

إن الضغوط الكبيرة التي استخدمها نتنياهو على يوآف غالنت كانت كافية فقط لتأجيل مدته 48 ساعة. وزير الدفاع الذي كان ينوي المطالبة بوقف تشريع الانقلاب النظامي مساء الخميس، خضع لطلب رئيس الحكومة وأجل خطابه. ولكن أمس، حيث ينوي نتنياهو العودة من زيارته لبريطانيا وخرج الجمهور الإسرائيلي لاحتجاج السبت في الشوارع، قال غالنت أخيراً كلمته. في بداية الأسبوع الذي خطط فيه نتنياهو لتقديم قلب الاحتجاج للحصول على مصادقة الكنيست، يقفز بيان وزير الدفاع ليسيطر على الأجندة السياسية، وربما التهم الأوراق كلها.

كلمات الحقيقة واضحة؛ فقد طرح غالنت في بيانه المباشر والمركز ثلاثة ادعاءات رئيسية: الوضع الأمني الذي تتعرض له الدولة صعب وخطير، والخلاف السياسي انزلق ووصل إلى داخل الجيش الإسرائيلي وأصبح يعرض أداءه للخطر، وتغييرات واسعة جداً في الطريقة القانونية التي يجب تنفيذها باتفاق واسع. دعا إلى تأجيل التشريع إلى ما بعد فترة الأعياد، وفي المقابل، وقف المظاهرات واستغلال هذه الفترة الزمنية للحوار بين الطرفين في محاولة للتوصل إلى اتفاق على تشريع بالإجماع.

ليس سراً أن هناك أعضاء كنيست ووزراء آخرين هم من الليكود، جزء منهم من الشخصيات الرفيعة الذين يفكرون مثله. حول بيان غالنت، عبّر كل من الوزير آفي ديختر وعضوي الكنيست يولي ادلشتاين ودافيد بيتون، عن مواقف مشابهة. من المرجح أن هناك غيرهم. إذا تحلوا بالشجاعة مثل غالنت، فلن تحصل نتنياهو على أغلبية، ولن يكون له خيار كما يبدو إلا تعليق التشريع. ليس لغالنت موقف سياسي قوي في الليكود. وبيان أمس كما يبدو أيضاً لم يعزز مكانته في قائمته. ولكن عندما يقول وزير الدفاع هذه الأقوال

علنياً، ومن الواضح أن القيادة المهنية في جهاز الأمن تعتقد مثله (بالأساس حول الخوف على الجيش الإسرائيلي وخطر أن يستغل أعداء إسرائيل الأزمة الداخلية فيها من أجل التصعيد)، فإن لأقواله وزناً أكبر. لكن من الصعب الذهاب الآن ضد التيار في الليكود. عندما كان غالنت ينوي القيام بذلك الخميس، استخدم عليه ضغط كبير في وسائل الإعلام وعبر الشبكات الاجتماعية. اضطر غالنت إلى الانتظار. وزراء آخرون، أيدوا موقفه سراً، أوضحوا بأنهم لا يتجرأون على الخروج علنًا لتأييده خوفاً من أن يلاقوا المعاملة نفسها. حسب قولهم، وزير العدل ياريف لفين يهدد نتنياهو بالاستقالة وهم يخافون من انهيار الائتلاف.
راهن غالنت أمس، لكن يبدو أنه لم يملك خيارات كثيرة. ليس بسبب الضمير، ولا لاعتبارات أمنية مبررة. كان رأيه معروفاً للجمهور. بعد المناورة التي أوقعه فيها نتنياهو الخميس، تعرض لانتقاد شديد جداً من جانب رفاقه السابقين في السلاح، الذين خاب أملهم من الانعطافة الشديدة التي قام بها. هناك من يتنبأون بأنه بخطوته أمس إنما سرع إنهاء حياته السياسية في الليكود. ربما هم على حق، لكنه سيذكر بالخير في النضال من أجل الديمقراطية. أمس، انتظرت الدولة كلها في حالة تأهب لرد رئيس الحكومة. قبل يوم ظهر صارماً في رأيه. من يقرأ نص الإحاطة التي قدمها نتنياهو تحت ستار شخصية سياسية رفيعة المستوى (يمكن بالفعل التخلي عن هذا التظاهر السخيف) للمراسلين الذين رافقوا حاشيته في الزيارة غير الضرورية إلى لندن، سيتولد لديه انطباع بأن أمامه شخصاً يعيش داخل فقاعة صنعها بيديه. مثل صديقه دونالد ترامب، خلق نتنياهو لنفسه عالماً من الحقائق البديلة.

الاتهامات التي لا أساس لها والتي أسمعها ابنه عن مساعدة مالية وهمية لوزارة الخارجية الأمريكية للاحتجاج، تتلقى الآن دعماً من رئيس الحكومة نفسه، الذي يدعي أن إدارة أوباما وكلينتون سعت إلى إسقاطه.
حتى بيان غالنت كان يبدو أن نتنياهو مصمم على استكمال إجراء التشريع الأول، الذي في مركزه تغيير تشكيلة لجنة تعيين القضاة، دون صلة بتداعيات تجند الاحتياط والوضع الاقتصادي في إسرائيل أو العلاقات مع الولايات المتحدة. ظهر كمن هو موجود في مزاج إحراق الجسور كلها، ولتذهب النتائج إلى الجحيم. ربما يعيده بيان غالنت إلى أرض الواقع، إلا إذا تبين مرة أخرى بأن لنتنياهو أرنباً سياسياً آخر في الكم.

يفحصون رفض الأمر

التأخير ليومين، الذي نجح نتنياهو في فرضه على غالنت، أطلق مزيداً من الرياح على أشرعة الاحتجاج. المظاهرات التي جرت في أرجاء البلاد أمس كانت الأكبر حتى الآن. إضافة إلى ذلك في الأيام الأخيرة، وبفضل تقارير عن تردد وزير الدفاع، فإن معارضة القيادة الأمنية للتشريع سبق وتم توضيحها جيداً. مشاعر الخوف والذعر التي أثارتها أقواله حثت المزيد من رجال الأمن على اجتياز الخط الذي لم يقدروا على اجتيازه في السابق، على تجميد التطوع لخدمة الاحتياط والتهديد بالتوقف عن العمل في الصناعات الأمنية أو حتى في

أوساط الجنود النظاميين وفحص رفض فعال للأوامر.
أكثر المبادرات إقلاقاً من ناحية الجيش بقيت هي مبادرة رجال طواقم سلاح الجو في الاحتياط. هناك عدد غير كبير، ممنوع نشره، لطيارين وملاحين في الاحتياط. نسبة لا بأس بها منهم سبق وأعلنوا لقائد السلاح بأنهم اجتازوا مرحلة في الاحتجاج، ومن الآن سيجمدون الخدمة حتى إشعار آخر. هذه بداية لضرر مباشر لاستعداد السلاح للحرب، وهو يتمثل أيضاً بعدم حضور ضباط احتياط للخدمة في المقر العملياتي للسلاح، بصورة ستشوش على التشغيل السليم لجزء من غرف التحكم في القيادة.
أحد أفراد الطاقم الذي توقف عن الطيران سيحتاج بعد ذلك إلى عملية معقدة من العودة إلى المؤهلات المهنية التي يلحق خطراً أمنياً من غيرها، وسيفقد التجربة العملية الكبيرة لطياري الاحتياط الرواد في هذه الأثناء. إن الأغبياء من بين أتباع نتنياهو، الذين يطالبون بمحاكمة الطيارين أو يدعون إلى تحويل سريع لضباط من سلاح البر إلى سلاح الجو، لا يعرفون عما يتحدثون. من غير المستغرب أن رئيس الأركان وقائد سلاح الجو يحذران من اتخاذ خطوات عقابية مبالغ فيها، رغم محاولة نتنياهو إلقاء المسؤولية عليهم أثناء إحاطته للمراسلين في لندن. يشخص الجيش الإسرائيلي علامات انخفاض في نسبة الامتثال للخدمة لدى جنود الاحتياط، ولدى الكتائب التي تم دمجها مؤخراً في التشغيل العملي. إذا مر التشريع وبحق فقد تتسع هذه الظاهرة. في مجموعات مختلفة عبر "الواتساب" بدأت مؤخراً عملية استثنائية – تنسيق وصول جنود نظاميين بدون الزي الرسمي إلى المظاهرات أمس. المشاركة فعلياً مسموحة لضباط برتب حتى مقدم، حسب رأي المدعي العام العسكري. إضافة إلى ذلك، تبرز مشاركة رجال أمن سابقين من خريجي الجيش و"الشاباك" إلى جانب رجال احتياط في الصفوف الأولى للاحتجاج. جزء كبير من المبادرات التي تثير اهتماماً كبيراً لدى الجمهور تأتي من هناك، وسيستمر في هذا الأسبوع.

* * *

هآرتس: في رقم قياسي منذ 20 سنة: إسرائيل "تحتجز" نحو 1000 فلسطيني "إدارياً"

بقلم هاجر شيزاف

تحتجز إسرائيل في سجونها 971 معتقلاً دون محاكمة حتى بداية الشهر الحالي، وهو الرقم الأعلى للمعتقلين الإداريين في العشرين سنة الأخيرة. وحسب البيانات التي قدمتها مصلحة السجون لـ "موكيد"، فإن 967 من السجناء هم فلسطينيون من مناطق الضفة الغربية وشرقي القدس أو عرب إسرائيليين. أربعة من المعتقلين الآخرين هم إسرائيليون يهود. حسب البيانات التي أعطاها الجيش بناء على طلب من "هآرتس"، فإن المحاكم العسكرية صادقت خلال العام 2022 على 90 في المئة من أوامر الاعتقال الإداري التي قدمت لها. وتم إلغاء 1

في المئة من قبلها. خلافاً للماضي، عندما قدمت السجون معلومات مفصلة أكثر بالنسبة للمعتقلين الإداريين، رفضت مصلحة السجون هذه المرة إعطاء معلومات عنهم، وضمن ذلك عدد المعتقلين القصر، والنساء.

اعتبر الاعتقال الإداري وسيلة استثنائية في دول كثيرة في العالم، وفي بعضها غير موجود بالأساس. في إسرائيل يجري استخدام الاعتقال الإداري بالأساس في "المناطق" [الضفة الغربية] ضد الفلسطينيين، في حين أن اعتقالات إدارية لمواطنين إسرائيليين، وخصوصاً من اليهود، يعدّ أمراً نادراً. حسب منظمة "حونونو"، يعد الرقم الحالي لأربعة يهود المعتقلين اعتقال إداري هو الأعلى منذ العالم 1994. يتم احتجاز المعتقلين الإداريين في منشآت الاعتقال الإسرائيلية دون تقديم لوائح اتهام ضدهم. تعتبر هذه العملية اعتقالاً وقائياً. لا تجري إجراءات تقديم أدلة بشأنهم في المحكمة، ولا يتم اطلاع المحامين الذين يمثلونهم على الأدلة التي ضدهم باستثناء مختصر من عدة جمل يسمى "إعادة صياغة مختصرة"، الذي يعرض الاتهامات ضدهم. و تتم المصادقة على هذه الاعتقالات من قبل قضاة يتسلمون أمراً موقعاً من قائد المنطقة الوسطى، وعلى مواد استخبارية سرية عن المعتقل بحضور طرف واحد. بشكل عام، النقاشات في المحاكم بشأن الاعتقال الإداري غير متاحة للجمهور. المحامي ايلي بخار، الذي كان المستشار القانوني لـ"الشاباك"، يعتقد أنه ربما ننسب ارتفاع عدد المعتقلين الإداريين لضعف السلطة الفلسطينية.

"إذا كانت هناك قوة شرطية فعالة فمن شأنها أن تعالج الجرائم التي تسمى جرائم إرهابية. ولكن هذا في النهاية جزء من تطبيق قانون جنائي في جوهره"، قال بخار. "لذلك، ليس مفاجئاً أنه عندما يكون هناك إضعاف للسلطة الفلسطينية، التي تقوم بنوع من تطبيق القانون ومنع التصعيد كجزء من دورها، تزداد الحاجة إلى دولة إسرائيل للقيام بنشاطات أعنف عندما يريدون الحفاظ على مستوى معقول من منع العمليات". وحسب الجيش، فإنه خلال العام 2022 تم إصدار 2076 أمر اعتقال إداري ضد فلسطينيين، من بينها نحو 2016 أمراً نوقشت في المحاكم العسكرية، و90 في المئة منها صادقت عليها هذه المحاكم. ولم يتم تقصير فترة الأمر إلا في 7 في المئة من الحالات التي نوقشت فيها أوامر الاعتقال الإداري.

في السنة الماضية، تم الحصول على بيانات عن سنوات سابقة بناء على طلب عضو الكنيست أحمد الطيبي (حداش – تاعل)، الذي قدم استجواباً لوزير الدفاع في حينه بني غانتس. البيانات التي حصل عليها الطيبي لا تشمل توزيعاً بين الأوامر التي أصدرت وتلك التي نوقشت فعلياً، وجمعت معاً عدد الأوامر التي ألغيت وقصرت، ولكن فحصها يظهر بأن نسبة الأوامر التي تدخلت فيها المحكمة السنة الماضية كانت عالية مقارنة مع السنوات السابقة. وحسب البيانات، فقد تم تقصير أو إلغاء 13 في المئة من الأوامر في 2021، وهي النسبة

الأقل في الأعوام 2017 – 2021. في العام 2022 في المقابل، تم تقصير أو إلغاء فقط 8 في المئة، وهي نسبة منخفضة بشكل دراماتيكي. جيسيكا مونتل، المديرة العامة في "موكيد" لحماية الفرد والتي تتابع حقوق المعتقلين الإداريين، تعتقد أنه من الممكن أن النسبة المنخفضة بشكل خاص ترتبط، ضمن أمور أخرى، بحقيقة أنه بين شهري كانون الثاني وتموز 2022 قاطع المعتقلون الإداريون جلسات المحاكم، لهذا لم يتم إرسال محامين إلى المحاكم، هكذا فإن قدرة المعتقلين الضئيلة على التأثير على ما يجري ضعفت.

أشارت مونتل إلى أن عدد المعتقلين الإداريين قد تضاعف منذ العام 2020، فالعدد الإجمالي للسجناء بقي على حاله بدرجة معينة. "هذا ببساطة سوء استغلال لما من شأنه أن يكون استثنائياً"، قالت. حسب البيانات التي قدمتها مصلحة السجون لجمعية "موكيد"، فإنه حتى بداية الشهر كان هناك 4765 سجيناً معتقلاً أمنياً في السجون الإسرائيلية. في آذار 2020، للمقارنة، كان هناك 4634 سجيناً ومعتقلاً، بينهم 434 معتقلاً إدارياً. يضيف المحامي بخار بأن ميل المحاكم العسكرية وأيضاً الإسرائيلية هو عدم مواجهة المعلومات الاستخبارية المعروضة عليهم فيما يتعلق بالمعتقل.

"يصعب عليهم مواجهة هذا الأمر. كل عملية اعتقال إداري تختلف عن الطريقة القانونية التي فيها طرفان مدعيان. ثمة جانب مدع، والآخر يحصل على ملخص للتهمة. لذلك، هنا محاباة تصعب على القاضي انتقاد ما يحدث بصورة شبيهة بإجراء قانوني عادي. في كتابه "الشاباك على المحك: الأمن، القضاء وقيم الديمقراطية"، كتب بخار بأن هناك صعوبة في تحديد النقطة الزمنية التي يتم فيها رفع التهديد المنسوب للمعتقل. "نادرة هي الحالات التي يتم الحصول فيها على معلومات إيجابية يظهر منها أن المعتقل تخلى عن طريقه الخطيرة"، كتب في كتابه.

وأضاف بخار أن المحاكم تفضل عدم إصدار حكم يخالف موقف جهاز الأمن، لأنهم بهذا يخاطرون بأن يؤدي إطلاق سراح المعتقل إلى عمليات إرهابية. مع ذلك، ما زال مقتنعاً بضرورته في "المناطق". "هذه أداة مهمة جداً"، لخص بخار موقفه فيما يتعلق باستخدام الاعتقالات الإدارية. "منظومتا الاستخبارات والقضاء قد تعطيان إجابة للإشكالية الهيكلية للاعتقال الإداري لضمان ألا يكون ذلك اعتقالاً تعسفياً". مدة الأوامر الإدارية بشكل عام هي 3 – 6 أشهر. ولكن لا يوجد تقييد لعدد المرات التي قد يمدد فيها سريان مفعول هذا الأمر. هكذا، فإن المعتقل قد يمكث في الاعتقال الإداري سنوات.

يتم التوقيع على أمر اعتقال إداري في "المناطق" [الضفة الغربية] بالأساس على يد قائد المنطقة الوسطى (فعلياً يوقع عليه في الغالب ضابط برتبة عميد)، وتكون صلاحية التوقيع على أمر اعتقال إداري في يد وزير

الدفاع. في حين أن السلطات الإسرائيلية ملزمة بتقديم الأمر لاطلاع رئيس محكمة لوائية خلال 48 ساعة منذ لحظة التوقيع عليه، ففي الضفة يتم تقديم هذا الأمر لقاض فقط بعد ثمانية أيام، ومناقشه هو قاض عسكري برتبة صغيرة نسبياً. هناك فجوات أخرى بين النقد القضائي للأوامر في الضفة وإسرائيل.

ينص القانون في إسرائيل على أن الأمر يُقدم لاطلاع آخر بعد فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر منذ لحظة الاعتقال، في حين أنه القانون في الضفة يلزم بإجراء اطلاع آخر مرتين في السنة على كل أمر. وهكذا ليس هناك إجراء إعادة اطلاع. وثمة فجوة أخرى مهمة، وهي أنه في حين يحضر الجلسة ممثل "الشاباك" الذي يستطيع القاضي استجوابه فيما يتعلق بالمادة الاستخبارية الموجودة في أساس الاعتقال داخل إسرائيل، فإننا نجد في "المناطق" [الضفة الغربية] أن ممارسة قد ترسخت، حيث المادة الاستخبارية تقدم مكتوبة من قبل المدعي العام بدون حضور "الشاباك". في إطار الإجراء الإداري، يفحص القضاة أيضاً أدلة استخبارية غير مقبولة في إجراء المحاكمة الجنائية، ومن بينها أدلة سماعية.

"في الأساس، الإجراء الإداري ربما يكون مختلفاً كلياً عن الجنائي، وهذا لا يعني أن يكون أداة لمعاقبة شخص على ما فعله، بل لمنع خطر لا يوجد طريقة أخرى لمنعه"، قالت مونتل. "من الواضح أنه ليس هو الأسلوب الذي تستخدمه إسرائيل للاعتقالات الإدارية، لأن ذلك يجري مثلما يدار خط الإنتاج. أمر الاعتقال 3 – 6 أشهر بالضبط. هذا ليس لأنها مناسبة لخطر محدد من هذا الشخص"، قالت. وأضافت مونتل بأنها واجهت على مر السنين حالات لجأت فيها السلطات إلى الاعتقال الإداري بعد أن تقاعست عن تمديد احتجاز الشخص في الإجراءات الجنائية. وغالباً ما يحدث هذا النمط في أوساط المعتقلين الفلسطينيين. في الشهر الماضي، تعاملوا بنفس الطريقة مع المعتقلين اليهوديين اللذين تم إلقاء القبض عليهما عقب أعمال الشغب في حوارة. وبعد أن أطلقت المحكمة سراحهما من المعتقل -رغم طلب الشرطة- تم نقلهما إلى الاعتقال الإداري.

* * *

القناة الـ 12: إسرائيل التي عرفناها لن تعود كما عرفناها مرة أخرى

بقلم عاموس يدلين

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

وزير الأمن يوآف غالنت أثبت، يوم السبت، مصداقيته المهنية، وشجاعته وزعامته الجديرة بالاحترام، أظهر للشعب الإسرائيلي ولرؤساء المنظومة الأمنية أن مصلحة دولة إسرائيل أهم بالنسبة له من كرسي في الحكومة

أو من مصلحته الشخصية. في المقابل، رئيس الحكومة، الذي أقال الوزير غالنت، عكس استمرار جنون النظام وفقدانه طريق الصواب بشكل تام. يدور الحديث عن فصل آخر من الكابوس الذي أدخل نتنياهو دولة إسرائيل فيه، حيث أقال وزير الأمن الذي أدى واجبه وحذر من تفكك الجيش الإسرائيلي من الداخل، ومن التهديدات الأمنية الخطيرة من الخارج، وكأن إقالته سترفع الخطر الواضح والمباشر على أمن الدولة.

رئيس الحكومة نتنياهو توقف بشكل واضح عمله الشخصي وتأرجح بسفينة لا دفة لها في الأمواج العاتية، عمل وفق مخاوفه من المتطرفين في الائتلاف ونزوات أهل بيته. إقالة وزير الأمن بسبب "نهجه الناعم تجاه رفض الخدمة" على ما يبدو ستؤجج احتجاجات الاحتياط ومعارضتهم الخدمة في حكومة ديكتاتورية فقدت الاتجاه. الشروخ في الجيش النظامي، وفي التطوع للضباط وفي الخدمة الدائمة باتت ظاهرة للعيان الآن.

وزير الأمن القادم سيترأس منظومة عسكرية وأمنية تشك في استقامته، وفي أهليته الأخلاقية وحكمته، حيث إنه يؤيد الانقلاب القضائي، مع علمه الواضح بالأثمان الباهظة التي سيدفعها المواطنون الإسرائيليون في المجالات الأمنية، الاقتصادية ووحدة الشعب. من المهم أن يتبع أعضاء الكنيست من الائتلاف - الذين يقرأون الصورة الاستراتيجية المخيفة التي أقحمنا فيها رئيس الحكومة ولفين وروتمان - خطوات وزير الأمن، وأن يظهروا شجاعة عامة مشتقة من مسؤوليتهم بصفتهم وكلاء الشعب.

رئيس الحكومة والائتلاف الذي يرأسه يمزقون الشعب، سيما في لحظة مصيرية، في ظل التهديدات الكبرى الماثلة على أبوابنا مع دخول شهر رمضان. تتراكم التحذيرات عالية من اصطفاف المحور الراديكالي، من إيران ولبنان وصولًا إلى غزة والضفة الغربية، للقيام بالعمليات والخطوات المتحدية لإسرائيل، مع استغلال ما يعتبرونه تآكلًا في الردع في ظل الفوضى الداخلية، التي لا تفعل شيئًا سوى أنها تغذي وتعزز التهديدات. إقالة وزير الأمن تشكل مساسًا واضحًا بالردع الإسرائيلي، وتضاعف خطر اندلاع عاصفة خارجية كاملة، بالإضافة إلى الفوضى الداخلية.

* * *

يديعوت: "معضلة" آية الله واستراتيجيات الجيش الإسرائيلي وبن غفير المتعارضة

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

صورة الوضع الاستخباراتية، التي تبلورت لدى المنظومة الأمنية مع دخول شهر رمضان، ليست مشجعة وتختلف في جوهرها عن السنتيْن السابقتيْن. ينبع الاختلاف من الأزمة السياسية - الاجتماعية داخل إسرائيل، ومن كون الحكومة تستخدم القوات الأمنية في قناتيْ عمل وفي استراتيجيتيْن مختلفتيْن، ومتناقضتيْن في الأغلب، وتعترض إحداهما الأخرى.

المنظومة الأمنية التي تعمل من خلال الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية تحاول بكل الوسائل التي تمتلكها، العسكرية والاقتصادية، أن تخلق الهدوء في فترة رمضان؛ رغم أن المنطقة تشتعل. لقاء ذلك، يقول مسؤولون في المنظومة الأمنية إن عمل الشرطة - بأوامر وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير - تهيج المنطقة بشكل خاص في القدس وأوساط الأسرى الأمنيين.

والنتيجة ربما تكون أن تشعل القدس وقضية الأسرى الأرض في الضفة الغربية أيضًا، المتفجرة في الأصل هناك. عندما يُسأل المسؤولين في المنظومة الأمنية "ما الذي يقلقهم الآن في المجال التشغيلي؟" يقولون بصوت واحد "توحد جميع ساحات المواجهة في ساحة متفجرة واحدة."

لنبدأ بشكل خاص بالساحة البعيدة - إيران: من المعلومات العلنية، والأقل علانية، المتدفقة إلى الجهات الأمنية الإسرائيلية وإلى المجتمع الاستخباراتي يظهر أنه داخل القيادة الإيرانية وقيادة الحرس الثوري يقتنعون بأن إسرائيل تسير باتجاه ضياعها، وأن الأزمة الحالية هي مرحلة جديدة ومهمة في طريق تفكك الدولة اليهودية من الداخل. المرحلة القادمة - هذا ما يعتقدونه - ستكون اختفاء إسرائيل عن خارطة الشرق الأوسط.

في أوساط آيات الله وقادة الحرس الثوري هناك مدرستان يدور بينهما جدل؛ هل يجب أن نساعد إسرائيل في لف الحبل حول حلقها بنفسها، من خلال العمليات الإرهابية التي تزرع الفوضى في إسرائيل أم أن الواجب السماح لإسرائيل في هذه الساعة بأن تواصل عملية الدمار الذاتي وحدها؟ المؤيدون للمدرسة الثاني يقولون ان الهجوم الإرهابي او أي عملية هجومية أخرى على إسرائيل في هذا القوت ستوحد الشعب الإسرائيلي لا أكثر، وستلئم الشروخ الخطيرة التي حلت بالجيش الإسرائيلي، ونتيجة لذلك ستتوقف عملية تفكك إسرائيل.

تناول هاتيْن المسألتيْن في أوساط القيادة والاعلام الإيراني مكثف للغاية، وفي المنظومة الأمنية يشيرون إلى ذلك بقلق. "إنهم يشخصون الضعف في إسرائيل ولم يقرروا بعد بينهم وبين أنفسهم هل يستغلون ذلك وكيف؟" يقولون. وهذا على ما يبدو أحد الأسباب في كون الإيرانيين على الأقل إلى الآن لا يشجعون حزب الله، على العمل ضد إسرائيل بشكل مباشر من داخل الأراضي اللبنانية. بل العكس، فالإيرانيون يعتبرون حزب

الله أكثر من مجرد وكيل، انما هو شريك استراتيجي وهو مكون مركزي في الردع الإيراني الاستراتيجي. لذلك، فالإيرانيون يريدون إبقاء حزب الله خارج اللعبة في الوقت الراهن، لكي يكون مؤهلًا للتحرك في حال حلت ساعة المواجهة الكبرى بين إسرائيل وربما أيضًا الولايات المتحدة وإيران. كذلك خطاب نصر الله الذي كرر فيه تهديداته السابقة وقال ان "أيّ عدوان سيلقى ردًا من جانبنا" لم يغير صورة الوضع.

وعليه، فإلى الآن يُواصل الإيرانيون تتبعهم في لبنان وفي الضفة الغربية أيضًا الفلسطينيين، الأفراد أو المجموعات المحلية الصغيرة، ويمنحونهم المال والأدوات القتالية ويرسلونهم للقيام بالعمل. هذا النمط ليس جديدًا، لكن في الفترة الأخيرة صار حثيثًا، ويسهم إلى حد كبير في الهياج في الضفة الغربية. الجهة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون من خلالها في الضفة الغربية هي الجهاد الإسلامي الفلسطيني. كما استخدم الإيرانيون مؤخرًا "هجوم الابتسامات" السياسية تجاه دول المنطقة، والصين تساعدهم في ذلك. اتفاق تجديد العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية كان هو الخطوة الأولى، وله ما بعده. الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي دعي إلى الرياض وتعهدت إيران بتقليص تزويد الحوثيين في اليمن، والذين هم أعداء السعودية، بالسلاح. في الأسابيع الأخيرة، كانت هناك أيضًا خطوات تقارب كبيرة بين إيران والامارات المتحدة، وهناك أيضًا بوساطة صينية.

هذا الهجوم الإيراني الدبلوماسي، الذي استقبل بالتبريكات من قِبل السعوديين والاماراتيين، ينبع بشكل أساس من شعور دول الخليج العربية بخيبة الأمل من الولايات المتحدة، ومن الشك الآخذ في التطور حول طابع الحكومة الإسرائيلية الحالية.

هجوم الابتسامات هذا لا يُراد منه تفكيك "اتفاقيات ابراهام"، لكن النتيجة العملية ربما تكون التبطيء ولو قليلًا في عملية التقارب والتطبيع بين إسرائيل والخليجيات، ومن شأنها ان تؤثر على تعاطيها مع المواجهات التي من شأنها ان تندلع بين القوى الأمنية الإسرائيلية وبين الفلسطينيين في الضفة الغربية، في شرقي القدس، والمسجد الأقصى وفي داخل إسرائيل ربما. رمضان هذه السنة ربما يتسبب بتراجع عملية استيعاب إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وليس بسبب إيران فقط.

تدخل قوات الأمن الإسرائيلية إلى وضع فيه رذاذ وقود في الأجواء، وأيّ حدث من شأنه أن يتدهور إلى مواجهة شاملة. الأسباب معروفة: ضعف السلطة الفلسطينية التي فقدت السيطرة في شمالي الضفة يلزم الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" و"اليمام" بإحباط العمليات داخل مخيمات اللاجئين، الأمر الذي يتسبب بمواجهات مسلحة مع مئات الفلسطينيين ووقوع الكثير من القتلى في أيّ مواجهة كهذه.

جنائز الشهداء والرغبة في الانتقام تجلب المزيد والمزيد من الافراد والتنظيمات المحلية إلى قلب دائرة "الإرهاب والعنف". مواقع التواصل الاجتماعي تشعل العواطف والرغبة في الانتقام، وتتكرر الليلة. عامل آخر وهو كمية السلاح الكبيرة (البدائي والتقني) في المناطق، ولقد رأينا أيضًا عبوات متفجرة كما في الانتفاضة الثانية. هذا كله ليس جديدًا، لكنه موجود في المنطقة والجيش الإسرائيلي يعد المخططات، التدريبات وتعزيز القوات من اجل معالجة المواجهات، وان أمكن منعها تماما. منسق عمليات الحكومة في المناطق الجنرال غشان عليان أعلن سلسلة من التسهيلات للفلسطينيين بمناسبة رمضان، والتي يُراد منها تهدئة المنطقة كما في كل عام. ولكن على نقيض تام مع استراتيجية الجيش الإسرائيلي التي ينتهجها في الضفة الغربية والتي فحواها منع الاشتباكات وتهدئة المنطقة (بما في ذلك الاستعانة بالأردن، مصر، والامارات وقطر) فإن الشرطة وحرس الحدود يعملان في شرقي القدس بطريقة تهيج على وجه الخصوص منطقة القدس الشرقية. في الفترة الأخيرة تنفذ قوات الشرطة هدم المنازل في احياء القدس بسبب مخالفات البناء بنمط متزايد، وفق سياسة واوامر الوزير بن غفير الصريحة الواضحة.

العامل الثاني في قوته والذي يهيج الأرض في القدس وفي الضفة الغربية أيضًا هو القيود الجديدة المفروضة على التسهيلات التي تمتع بها آلاف الأسرى الأمنيين ليومنا هذا في السجون الإسرائيلية. نتيجة لهذه القيود، أعلن عدد من الأسرى عن الإضراب عن الطعام، والذي ألغِي فيما بعد مع إعلانهم "انتصرنا على إسرائيل."

في الجيش الإسرائيلي يقولون حتى وإن كانت هذه القيود مبررة بحد ذاته، فإن فرضها في فترة رمضان - حيث ينضم الحماس الديني إلى الحماس الوطني - من شأنها أن تنفجر في وجوهنا. في الشارع الفلسطيني توجد الكثير من الحساسية تجاه الأسرى ومنع التسهيلات عشية رمضان عن الأسرى يعتبر خطون مقصودة من قبل حكومة إسرائيل يُراد منها المساس بفرحة العيد لدى عائلات الأسرى وفي الحقيقة بكل الشعب الفلسطيني.

نقطة مهمة والتي يجب ان فهمها سيما في هذه الأيام. كل ما تفعله الحكومة الإسرائيلية وقواتها الأمنية في هذه الأيام يفهم من قبل الفلسطينيين على انه استفزاز مقصود. بدءا من تدمير البيوت، ومرورا بنزع التسهيلات من الأسرى الأمنيين ومرورا بالتشريع الذي يسمح بتجديد المستوطنات الإسرائيلية التي اخليت في عملية الانفصال في شمالي الضفة ووصولا إلى تصريحات الوزير بتسلئيل سموتريتش.

هذه جميعها، يقول مسؤولون أمنيون مطلعين عميقا على ما يجري في الساحة الفلسطينية، تفهم في الشارع الفلسطيني على انها سياسة متعمدة تقوم بها الشرطة يراد منها ايلام الفلسطينيين وأن نريهم من هم أصحاب

البيت. هذه الحقيقة بحد ذاتها تهيج إلى حد كبير الضفة الغربية والقدس. هناك بقعة ضوء واحدة في هذه الثناء في هذه الصورة الكدرة، وهي انه وحتى هذه اللحظة على الأقل لا توجد محاولات للتهييج على خلفية دينية إسلامية بالنسبة للمسجد الأقصى. نحن لا نسمع نداءات "الأقصى في خطر" كما كنا نسمعها في السنوات السابقة وليت الأمر يبقى كذلك. وفي غزة أيضًا تواصل حماس الان السياسة التي تمنع بمقتضاها التحركات المباشرة ضد إسرائيل من أراضي قطاع غزة وبالتوازي مع ذلك تبذل جهودا كبيرة لتتسبب بالاشتباكات الكبيرة في الضفة الغربية. حماس لديها الان سلم اولويات استراتيجي لتتقوى عسكريا دون ازعاج وتحسن وضع السكان اقتصاديا. لذلك فحماس تمنع إطلاق الصواريخ من منطقة غزة تجاه إسرائيل والجهاد الإسلامي المؤسسي يتعاون معها.

الصواريخ التي نشهدها ما بين الفينة والأخرى تطلقها تنظيمات مارقة ليست مقربة من حماس. من بين الكثير من التنظيمات المقصود الفصيل المتطرف من فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - وهو تنظيم ذي أيديولوجيا اشتراكية من الطراز القديم، لكنه في كل ما يتعلق بالإرهاب في مناطق الضفة الغربية يعمل بمهارة وخطورة أكبر حتى من حركة حماس. لكن الحقيقة ان غزة الآن هادئة لا يعني ان الأمر سيستمر كذلك في فترة رمضان وبعدها. فقد أوضحت حماس انها ترى في المسجد الاقصى وفيما يجري في الضفة الغربية أيضًا سببا للدخول في مواجهة. الاستراتيجية التي يصوغها يحيى السنوار ان الاشتباكات على خلفية دينية (خرق الوضع الراهن) في المسجد الأقصى والقدس الشرقية وكذلك المواجهات القوية في الضفة الغربية توجب على غزة التدخل في القتال، سيما من خلال إطلاق القذائف الصاروخية.

والمعنى هو انه وعلى غرار ما كان وقت "حارس الأسوار" وبعدها فحماس - غزة أيضًا ربما تنزل عن الجدار في حال كان هناك مواجهات كبيرة على ارض إسرائيل. هذا الأمر صحيح أيضًا بشأن الفلسطينيين في مخيمات اللجوء جنوبي لبنان والذين أطلقوا الصواريخ خلال " حارس الاسوار باتجاه إسرائيل. اليوم أيضًا وبعد ان عززت حماس بقيادة صالح العاروري إلى حد كبير من قدرتها على العمل من منطقة جنوب لبنان وبغض حزب الله النظر يجب ان نستعد ونتأهب لإمكانية ان تكون حتى من هناك صواريخ ومحاولات تسلل، سيما إذا كانت هناك مواجهة كبيرة في القدس والمناطق والمعتقلات.

ما يزال من غير الواضح ما الذي سيحدث في ارض إسرائيل، داخل الخط الأخضر. الشرطة تستعد أصلًا، وكذلك أيضًا قيادة الجبهة الداخلية، الوزير بن غفير يستثمر بهذا الشأن مجهودات كبيرة، وهنا أيضًا من شأن الاشتباكات ان تأتي نتيجة انفجار العبوات الثلاثة الأساسية: المسجد الأقصى، الأسرى والقتلى الكثيرين

في الضفة الغربية. ولم نتحدث بعد عن الجريمة القومية اليهودية في مناطق الضفة والتي تشكل عامل خطر محتمل.

في الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" يستعدون لذلك ويأملون جدًا ألا يحدث، وكما قلنا فإن كابوس المنظومة الأمنية الآن هو توحد كل هذه الساحات في ساحة صراع نشطة واحدة، من شأنها أن تجرنا إلى جولة أخرى من القتال وسفك الدماء. في المنظومة الأمنية يحاولون أن يؤثروا بكل السبل على الوزير بن غفير، بما في ذلك من خلال رئيس الحكومة، لكي لا يشعل وزير الأمن القومي الأجواء في القدس من خلال أعمال الشرطة المُبالغ فيها في فترة رمضان. وفي المقابل، تبذل مجهودات كبيرة للتأثير على قيادة "الصهيونية الدينية" وقيادة المستوطنين لكي يلجموا ويمنعوا الجريمة القومية، على الأقل في فترة رمضان. إلى الآن على الأقل، يبدو أن التناقض بين السياسة المهدئة التي تتبعها المنظومة الأمنية في الضفة وغزة وبين السياسة المواجهة والمتحدية التي يقودها الوزير بن غفير في القدس تزيد قابلية الميدان للتفجر. ما يزال ليس متأخرًا أن نغير الاتجاه في القدس وفي المعتقلات لفترة رمضان على الأقل.

* * *

هآرتس: غالنت وضع علامة استفهام كبيرة على الانقلاب

بقلم يوسي فيرتر

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

تعديل قانون الاساس: المحاكمة، الذي يمكن من سيطرة معادية لحكومة متطرفة جدا، يمينية وحريدية، على المحكمة العليا، لم يكن في أي يوم قريب جدا، بل وبعيد جدا. يومان - ثلاثة ايام تفصل بين المصادقة عليه بأغلبية مؤكدة وامكانية رفضه أو المصادقة عليه بأغلبية اقل من 61 عضو. وبيان يوآف غالنت، الذي اعطي بتأخير 48 ساعة، وضع علامة استفهام كبيرة على القانون. لا يمكن المبالغة في الاهمية والدراماتيكية التي فيه. بدون أن يقول ذلك بشكل صريح، هو اوضح بأنه إذا واصل نتنياهو الدفع قدما بالتشريع فهو يعرض للخطر أمن اسرائيل والجيش الاسرائيلي. لا يوجد أي تفسير آخر لأقواله. هل يمكن أن يبقى في منصبه؟ هناك شك كبير.

كل شيء يتعلق بالديناميكية الداخلية لقائمة الليكود وسلوك رئيس الحكومة؛ اذا اعلن اربعة اعضاء كنيست و/أو وزراء أنهم ينوون التصويت ضد فان مصير القانون قد تم البت فيه؛ اذا اختار المعارضون، وعلى رأسهم

غالنت، عدم المشاركة في جلسة الكنيست، فستكون حاجة الى 8 منشقين من اجل اسقاطه. صحيح أنه حتى صباح اليوم ما زالت هناك اغلبية لهذا القانون السيء. حتى إذا صمم نتنياهو على تقديم هذا القانون الذي هو قلب الانقلاب النظامي للكنيست فان هذا الامر سيسجل كانعطافة سياسية. هذا بالطبع اضافة الى الاضرار الكبيرة لأمن الدولة ومكانتها في العالم - الاقل اهمية بالنسبة له. واندفاعه الكبير نحو "الاصلاح الديمقراطي" حسب لغته الاورفيلية خلقت شرخ حقيقي في الليكود بين معسكرين واضحين، المعسكر العقلاني، الرسمي والمسؤول، والمعسكر المسيحاني القومي المتطرف - الاستيطاني.

في يوم الخميس طبق نتنياهو مناورة نموذجية على وزير الأمن: قبل لحظة من الوقت الذي كان مقرر لغالنت القاء بيانه فيه (المنصة والاعلام تم اعدادها مسبقا في مقر وزارة الأمن في تل ابيب) قام باستدعائه الى القدس. هناك وعده بأنه في ضوء قانون عدم الاهلية الذي تمت المصادقة عليه في ذاك الصباح فانه "دخل الى الحدث" والامر سيكون على ما يرام. غالنت وافق وقام بتأجيل القاء بيانه، فقط من اجل أن يسمع من نتنياهو، بعد وقت قريب من ذلك، خليط من الشعارات الفارغة والمليئة بالتشويه والاكاذيب المخجلة، وبالأساس عدم امكانية لتأجيل التشريع حتى بعد عطلة الكنيست.

غالنت فهم ما فهمه الجميع: في النضال على قلب رئيس الحكومة، محور ياريف - يائير انتصر. لقد انتظر حتى انتهاء السبت - في اسرائيل وليس في لندن - وقام بإلقاء الخطاب الذي قام بتأجيله، في الوقت الذي لم يكن فيه لنتنياهو أي امكانية للرد. لم يكن في البيان أي شيء غير معروف لكل العالم. التحديث هو الاقوال نفسها، التي اثمرت عن التعبير عن التأييد من جهة والتطاول الوحشي من الجهة الاخرى، بقيادة الابن وهيئة قضاته: غاليت ديستل اتبريان، شلومو كرعي وايتمار بن غفير.

المناورة التي قام بها غالنت ضد نتنياهو كانت انتقام حار على الاهانة التي اوقعها به. في الليكود في هذه الاثناء مطلوب شجاعة من اجل الخروج بهذه الصورة امام من يتصرف احيانا كرئيس منظمة جريمة وليس كزعيم لحزب السلطة. إذا توجد لغالنت شجاعة، لكن توجد له ايضا مسؤولية زائدة: المعلومات عما يحدث لدى العدو، في كل الساحات، والمعلومات المكشوفة بخصوص الانهيار الواسع في الاحتياط ومرورا بالجيش النظامي، ببساطة لم تترك له أي خيار. إذا كان رئيس الحكومة قد اصيب بالجنون وفقد الكوابح ويقود الدولة نحو الهاوية، فيجب على وزير الأمن أن ينفذ مهمته الاولى والاهم وهي الاهتمام بأمن الدولة. هو انتظر حتى اللحظة قبل الاخيرة. ولكن حتى لو أنه تأخر إلا أنه من الجيد أنه جاء.

من السابق لأوانه القول إذا كانت خطوة غالنت ستؤدي الى الغاء التصويت على قانون لجنة تعيين القضاة، لكن ربما أنه ستنتج عنه فائدة فورية واحدة: مجموعات كبيرة من الجنود والقادة في الاحتياط خططوا لعدة نشاطات دراماتيكية وبعيدة المدى سيتم القيام بها اليوم. هم يمكن أن ينتظروا قليلا إذا اعتقدوا أن وزير الأمن قام بخطوة ستؤدي الى وقف التشريع.

نتنياهو هبط فجرا في مطار بن غوريون بعد زيارة مهينة في لندن واستقبال بارد من قبل نظيره هناك الذي اعطاه الحد الادنى الذي يقتضيه البروتوكول. واحتجاجا من الاسرائيليين واليهود الذين طاردوه هو وزوجته في كل مكان، بما في ذلك في الفندق الفاخر الذي اختارته. خطاب غالنت كان بمثابة نهاية مناسبة لرحلة محرجة ولا حاجة اليها، التي فقط اظهرت عزلته وتحوله الى مجذوم. الهدف القادم، هكذا يمكن التوقع، هو بودابست، لدى الديكتاتور فيكتور اوربان سيستقبل بحفاوة وعناق، ولكن الاحتجاج سيطارده حتى هناك.

* * *

هآرتس: غالنت قال كلمته أخيرًا

بقلم عاموس هرئيل

إن الضغوط الكبيرة التي استخدمها بنيامين نتنياهو على يوآف غالنت كانت كافية فقط لتأجيل مدته 48 ساعة. وزير الأمن الذي كان ينوي المطالبة بوقف تشريع الانقلاب النظامي في مساء يوم الخميس، خضع لطلب رئيس الحكومة وأجل خطابه. ولكن أمس، حيث ينوي نتنياهو العودة من زيارته في بريطانيا والجمهور في اسرائيل خرج لاحتجاج منتهى السبت في الشوارع، غالنت قال اخيرا كلمته. في بداية الاسبوع الذي فيه خطط نتنياهو لتقديم قلب الاحتجاج من اجل الحصول على مصادقة الكنيست فان بيان وزير الأمن سيطر على الاجندة السياسية. وربما أنه التهم كل الاوراق.

كلمات الحقيقة واضحة. في البيان المباشر والمركز له طرح غالنت ثلاثة ادعاءات رئيسية: الوضع الامني الذي تتعرض له الدولة هو صعب وخطير بشكل خاص، الخلاف السياسي انزلق ووصل الى داخل الجيش الاسرائيلي وأصبح يعرض للخطر اداءه وتغييرات واسعة جدا في الطريقة القانونية يجب تنفيذها فقط باتفاق واسع. هو دعا الى تأجيل التشريع الى ما بعد فترة الاعياد، وفي المقابل أن يتم وقف المظاهرات واستغلال هذه الفترة الزمنية للحوار بين الطرفين في محاولة للتوصل الى اتفاق على تشريع بالإجماع.

ليس سرا أن هناك في الليكود اعضاء كنيست ووزراء آخرين، جزء منهم من الشخصيات الرفيعة الذين يفكرون مثله. حول بيان غالنت، ايضا الوزير آفي ديختر واعضاء الكنيست يولي ادلشتاين ودافيد بيتون، عبروا عن مواقف مشابهة. من المرجح أن هناك غيرهم. إذا كانت لهم جميعهم الشجاعة مثل غالنت فانه لن تكون لنتنياهو اغلبية ولن يكون له خيار كما يبدو عدا عن تعليق التشريع. ليس لغالنت موقف سياسي قوي في الليكود. وبيان أمس كما يبدو ايضا لم يعزز مكانته في قائمته. ولكن عندما يقول وزير الأمن هذه الاقوال بشكل علني، ومن الواضح أن القيادة المهنية في جهاز الامن تعتقد مثله (بالأساس حول الخوف على الجيش الاسرائيلي والخطر في أن يستغل اعداء اسرائيل الازمة الداخلية فيها من اجل التصعيد)، فانه يوجد لأقواله وزن أكبر. لكن من الصعب الذهاب الآن ضد التيار في الليكود. عندما كان غالنت ينوي القيام بذلك في يوم الخميس استخدم عليه فورا ضغط كبير في وسائل الاعلام وفي الشبكات الاجتماعية. غالنت اضطر الى الانتظار. وزراء آخرون، الذين أيدوا موقفه سرا، اوضحوا بأنهم لا يتجرؤون على الخروج علنا لتأييده خوفا من أن يلاقوا نفس المعاملة. حسب قولهم، وزير العدل ياريف لفين يهدد نتنياهو بالاستقالة وهم يخافون من أن الائتلاف سينهار.

غالنت راهن أمس، لكن يبدو أنه لم يكن لديه خيارات كثيرة. هذا ليس فقط الضمير، وليس فقط الاعتبارات الامنية المبررة. رأيه كان معروف للجمهور. بعد المناورة التي قام بها ضده نتنياهو في يوم الخميس، فانه تعرض لانتقاد شديد جدا من جانب رفاقه السابقين في السلاح. الذين خاب املهم من الانعطافة الشديدة التي قام بها. هناك من يتنبؤون بأنه بخطوته أمس سرع انهاء حياته السياسية في الليكود. ربما هم على حق، لكن في النضال من اجل الديمقراطية فانه سيذكر بالخير. أمس انتظرت الدولة كلها في حالة تأهب لرد رئيس الحكومة. قبل يوم ظهر صارم في رأيه. من سيقرأ نص الاحاطة التي قدمها نتنياهو تحت ستار شخصية سياسية رفيعة المستوى (يمكن بالفعل التخلي عن هذا التظاهر السخيف) للمراسلين الذين رافقوا حاشيته في الزيارة غير الضرورية الى لندن سيتولد لديه الانطباع بأن امامه شخص يعيش داخل فقاعة صنعها بيديه. مثل صديقه دونالد ترامب، فان نتنياهو خلق لنفسه عالم من الحقائق البديلة.

الاتهامات التي لا اساس لها والتي اسمعها ابنه عن مساعدة مالية وهمية لوزارة الخارجية الامريكية للاحتجاج، تتلقى الآن الدعم من رئيس الحكومة نفسه، الذي يدعي أن ادارة اوباما وكلينتون سعوا الى اسقاطه. حتى بيان غالنت كان يبدو أن نتنياهو مصمم على استكمال اجراء التشريع الاول، الذي في مركزه تغيير تشكيلة لجنة تعيين القضاة، دون أي صلة بالتداعيات على تجند الاحتياط والوضع الاقتصادي في اسرائيل أو العلاقات مع الولايات المتحدة. هو ظهر كمن هو موجود في مزاج احراق كل الجسور، ولتذهب النتائج الى الجحيم. كما

يبدو بيان غالنت من شأنه أن يعيده الى ارض الواقع، إلا إذا تبين مرة اخرى بأنه يوجد لنتنياهو ارنب سياسي آخر في الكم.

يفحصون رفض الأمر

التأخير ليومين، الذي نجح نتنياهو في فرضه على غالنت، فقط أطلق المزيد من الرياح على اشرعة الاحتجاج. المظاهرات في ارجاء البلاد أمس كانت كما يبدو هي الاكبر حتى الآن. اضافة الى ذلك في الايام الاخيرة، بفضل تقارير عن تردد وزير الأمن، فان معارضة كل القيادة الامنية للتشريع سبق وتم توضيحها جيدا. مشاعر الخوف والذعر التي اثارتها اقواله حثت المزيد من رجال الامن على اجتياز الخط الذي لم يقدروا على اجتيازه في السابق، على تجميد التطوع لخدمة الاحتياط والتهديد بالتوقف عن العمل في الصناعات الامنية أو حتى في اوساط الجنود النظاميين وفحص رفض فعال للأوامر.

أكثر المبادرات اقلاقا من ناحية الجيش بقيت هي مبادرة رجال طواقم سلاح الجو في الاحتياط. هناك عدد غير كبير، ممنوع نشره، لطيارين وملاحين في الاحتياط. نسبة لا بأس بها منهم سبق وأعلنوا لقائد السلاح بأنهم اجتازوا مرحلة في الاحتجاج، ومن الآن سيجمدون الخدمة حتى اشعار آخر. هذه بداية لضرر مباشر لاستعداد السلاح للحرب، وهو يتمثل ايضا بعدم حضور ضباط احتياط للخدمة في المقر العملياتي للسلاح، بصورة ستشوش على التشغيل السليم لجزء من غرف التحكم في القيادة.

أحد افراد الطاقم الذي توقف عن الطيران سيحتاج بعد ذلك الى عملية معقدة من العودة الى المؤهلات المهنية التي من غيرها يمكن أن يلحق خطر أمني. في هذه الاثناء سيفقد ايضا التجربة العملية الكبيرة لطياري الاحتياط الرواد. إن الاغبياء من بين اتباع نتنياهو، الذين يطالبون الآن بمحاكمة الطيارين أو يدعون الى تحويل سريع لضباط من سلاح البر الى سلاح الجو، ببساطة هم لا يعرفون عما يتحدثون. من غير المستغرب أن رئيس الاركان وقائد سلاح الجو يحذرون حتى الآن جدا من اتخاذ خطوات عقابية مبالغ فيها، رغم أن نتنياهو حاول مرة اخرى القاء المسؤولية عليهم في احاطته للمراسلين في لندن. في الجيش الاسرائيلي يشخصون علامات للانخفاض في نسبة الامتثال للخدمة لجنود الاحتياط، في الكتائب التي تم دمجها مؤخرا في التشغيل العملي. إذا مر التشريع وبحق فان هذه الظاهرة يتوقع أن تتسع. في مجموعات مختلفة في الواتس اب بدأت مؤخرا عملية استثنائية – تنسيق وصول جنود نظاميين بدون الزي الرسمي الى المظاهرات أمس. المشاركة فعليا مسموحة لضباط برتب حتى مقدم، حسب رأي المدعي العام العسكري. اضافة الى ذلك، تبرز مشاركة رجال أمن سابقين من خريجي الجيش والشباك الى جانب رجال احتياط في الصفوف الاولى للاحتجاج.

جزء كبير من المبادرات التي تثير اهتمام كبير لدى الجمهور تأتي من هناك، وهذا سيستمر ايضا في هذا الاسبوع .

* * *

يديعوت: غالانت يقامر بحياته السياسية

بقلم يوفال كارني

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

انتظر وزير الدفاع، يوآف غالانت، سنوات طويلة منصب حياته: وزير الدفاع في دولة إسرائيل. لكن هذا المنصب يأخذه أيضا إلى الرهان على حياته السياسية، بعد أقل من ثلاثة أشهر من ترسيم الحكومة: هل سينجح في منع "الثورة القضائية" أو تلطيف حدتها أو ربما بدعوته لوقف التشريع سينهي حياته السياسية مثل وزراء دفاع سابقين في "الليكود" رفعوا علم التمرد ضد رئيس الوزراء وتبخروا من العالم السياسي؟ لا تنقص أسماء لهذه القائمة. قرر يوآف غالانت اتخاذ خطوة تنطوي على خطر كبير وذي مغزى على مستقبله السياسي.

عملياً قد يخسر أكثر مما يربح. منذ أول من أمس، هاجمت أبواق نتنياهو في وسائل الإعلام غالانت بشدة ووصفته "يساري" و "بوغي رقم 2". وغرد أرال سيغال: "انتظر غالانت إلى أن يكون بيبي في الخارج وعندها طعنه. وطعننا جميعنا. يا له من بائس."

أما الموالون لنتنياهو في "الليكود" فلم ينتظروا طويلا كي يطلقوا ردود فعل لاذعة ضد غالانت، بينهم الوزراء شلومو كرعي، جاليت ديستل اتبريان، ورئيس الائتلاف، أوفير كاتس. من ناحيتهم، انتهى غالانت في "الليكود." يوم الخميس الماضي استعد غالانت ليطلق تصريحاً علنياً ضد استمرار التشريع في الكنيست. كان الخطاب معدا وجاهزا، وكذا الساعة والمكان. تسرب قرار وزير الدفاع في وقت مبكر أكثر من المتوقع، واستدعي غالانت إلى حديث عاجل مع نتنياهو في القدس في محاولة لإقناعه بإلغاء الخطة. كان الحديث بين نتنياهو وغالانت قصيراً ومشحوناً، لكن غالانت وافق فقط على أن يؤجل الإعلان حسب طلب نتنياهو، لا أن يلغيه. عندما هاجمه المتظاهرون والمحتجون بأنه انثنى وتأرنب، نقل رجاله رسالة بأن الخطاب الذي كتبه يوم الخميس لا يزال ذا صلة في الأيام القادمة أيضا. عمليا، أمس ألقى بالقنبلة حين قال بشكل صريح: "التشريع يعرض أمن دولة إسرائيل للخطر."

قدّر مسؤول كبير في "الليكود"، أول من أمس، أن غالانت يسير حتى النهاية.

في أحاديث مع محافل في "الليكود" شدد غالانت على أنه يؤيد الإصلاح القضائي، ويطالب بوقف التشريع إلى ما بعد الأعياد كي يهدئ التوتر الداخلي في إسرائيل. وادعت محافل تحدثت مع غالانت بانه لا يخشى المس بحياته السياسية: "ملزمون بفترة وحدة وإشفاء. أدفع ثمنا سياسيا لكني أستلقي على الجدار من أجل دولة إسرائيل"، قال لهم. "عندي سلم أولويات واضح: بداية دولة إسرائيل، بعد ذلك الجيش وكل أجهزة الأمن، وفي النهاية كل ما تبقى."

في الأسابيع الأخيرة يسير غالانت مع بطن مليئة ضد سلوك لفين، نتنياهو، والائتلاف حول الإصلاح القضائي. ادعى غالانت على مدى الطريق بأنه يؤيد الإصلاح لكن ليس بالطريقة التي يتم فيها. وبالتأكيد ليس في أعقاب الآثار على الجيش، جهاز الأمن، وجاهزية إسرائيل للتهديدات الأمنية من الخارج.

في الخلفية، التظاهرات أمام بيته، والأحاديث مع الأصدقاء من الوحدة البحرية، والانشقاق، والشرخ في المجتمع الإسرائيلي، وأساسا التوافق في الرأي في جهاز الأمن، كل هذه هي التي دفعته لإعلان حاد على الملأ ضد استمرار التشريع في الكنيست.

سؤال واحد يتبقى مفتوحاً: حل حقا سيسير حتى النهاية حتى بثمن إقالته من الحكومة؟ رفض غالانت أن يقول هل سيصوت ضد قوانين الإصلاح إذا ما طرحت على الكنيست لإقرارها الأسبوع القادم وبخلاف رأيه. التقدير هو أن من أعرب عن التخوف على أمن الدولة في أعقاب التشريع لا يمكنه أن يرفع يده ويؤيده. هل سيعارض عمليا، سيمتنع أم يتغيب عن التصويت؟ لكل واحد من هذه القرارات سيكون تأثير مباشر على مستقبله السياسي. لغالانت طموحات سياسية: مع حلول اليوم يرغب في التنافس على رئاسة "الليكود" ورئاسة الوزراء. وهو بالتأكيد لم يتصور أن تقف طموحاته في هزة حين أُشير إليه كمن يقف على رأس التمرد في "الليكود" ضد ثورة الإصلاح.

* * *

يديعوت: لماذا خرج غالانت ضد "الإصلاحات القضائية؟

بقلم ناحوم برنياع

في كتلة "الليكود"، وربما أيضا في كتل أخرى في الائتلاف، انتظروا الرجل الأول الذي سيتجرأ على القفز في المياه.

أخذ يوآف غالانت هذه المهمة على عاتقه، وفعل ذلك حسب طريقته، وحيدا، دون أن يعتمد على آخرين، ودون أن يدّعي الضحية.

في غضون دقائق رحب بفعله ثلاثة أعضاء آخرين في كتلة "الليكود" – يولي أدلشتاين، دافيد بيتان، وآفي

ديختر.

ليس صدفة أن قال غالانت: "لن أُعطي يدي (للتصويت على القانون هذا الأسبوع)". إذا كنت أقدر على نحو سليم، فهذا يعني أن غالانت سيصوت ضد أو يمتنع. إذا سار ديختر، أدلشتاين، وبيتان في أعقابه، فمن المشكوك فيه أن يكون لمشروع القانون 61 صوتا في الكنيست. وسيتعين على نتنياهو أن يعيد احتساب المسار، أو أن يستخدم ضغطاً استثنائياً، إلى حدود الابتزاز، على الأربعة وربما أيضا على آخرين.

أربعة مقابل أربعة - نتنياهو، لفين، روتمن ودرعي ومقابلهم غالانت، ديختر، بيتان وأدلشتاين. ولكل واحد توجد في هذه الدراما دوافع خاصة به، لكن السطر الأخير واضح: التمرد انطلق على الدرب، والجبهة الموحدة التي عرضها الائتلاف تحطمت.

هذا يحصل ليس بسبب انعطافة أيديولوجية بل بسبب المدى غير المسبوق للاحتجاج وتأثير المواجهة الداخلية على الأمن، الاقتصاد، والمجتمع.

كانت لغالانت، بحكم منصبه، أسباب وجيهة للخروج ضد التشريع. فقد دخل جيش الاحتياط في أزمة معنوية خطيرة، وتنتقل الأزمة إلى الجيش الدائم.

تفكك وحدات نخبة في الجيش، في "الشاباك"، وفي أذرع أمنية أخرى على الطريق.ما كان يمكنه أن يسلم بإمكانية أن يحصل الخراب في ورديته. وعليه فلم أفكر في أنه عندما أجل خطابه يوم الخميس كان قد "تأرنب."

لقد أتاح لنتنياهو أن يلقي خطابه، وبعد أن تبين للجميع أن نتنياهو يواصل السير في الطريق الهدام الذي اختاره ألقى خطاب الصد خاصته، خطاب الراشد المسؤول. ما قاله لنتنياهو في حديثهما في الأسبوعين الأخيرين قاله، أول من أمس، للجمهور. لم يتغير أي شيء.

يوجد وزير آخر في الحكومة بحكم منصبه كان يتعين عليه أن يدعو إلى وقف تسونامي لفين وروتمن: وزير المالية. استمرار الثورة النظامية يجبي بل سيجبي أثمانا اقتصادية باهظة للغاية. والتهديد الكبير هو تهديد مالي: المال سيهرب من هنا بل أكثر من هذا؛ الاستثمارات لا تأتي ولن تأتي. الصناديق التي تحتفظ بالمال تنتظر هذه اللحظة على الجدار. إقرار القوانين سيقنعها نهائياً ألا تستثمر هنا. لكن سموتريتش هو سموتريتش. هو ليس وزير مالية، هو مشعل نيران. والتظاهرة في تل أبيب، أول من أمس، كانت تشبه في حجمها وحماسة المتظاهرين التظاهرات السابقة ولعلها فاقتها. ويخيل أن الاحتجاج ينتقل مرحلة – من أقوال معظمها سلبية إلى أقوال تشدد على ما تؤيده. ويقول المتظاهرون في واقع الأمر إننا دولة إسرائيل الحقيقية: نحن الكمية، النوعية، التراث، والجوهر. هم يتبنون بن غوريون، بيغن، رابين، شامير، السلام، الحروب، الشرق والغرب.

نحن لسنا أقلية قليلة، نحن أغلبية مهددة. لا أعتقد أن هذه الرسائل تمر بسهولة لدى مؤيدي الحكومة القائمة، لكنها تعبر بإخلاص عن أجواء التفاؤل والقوة التي في التظاهرات.

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل عالقة في ورطة غير قابلة للحل: مطلوب تقويم عميق

بقلم غيرشون هكوهن

في خطابه القصير والحاذق، أعلن وزير الدفاع، يوآف غالانت، بشجاعة عن حالة طوارئ وطنية.

وكمريض في حالة انهيار للأجهزة، علقت دولة إسرائيل في ورطة تبدو في هذه المرحلة غير قابلة للحل. حالات الطوارئ تكون غير مسبوقة. لا يوجد إنسان اختبرها في الماضي، ولهذا السبب فإن التصدي لها يستدعي الاعتراف بأنه مطلوب استيضاح حديث محرر من الجمود. في نقطة المنطلق تحتاج حالة كهذه تشخيصاً فكرياً "حديثاً وذا صلة."

تجاوزت قوة الهزة منذ الآن مسألة الإصلاح في جهاز القضاء. وحتى البحث السريع لبلورة توافق على مخطط الرئيس أو أي مخطط آخر لتسوية صلات الكنيست وجهاز القضاء لن يؤدي في هذه اللحظة إلى وقف الهزة. سمعت من أناس يشاركون في قيادة الاحتجاج انه في ضوء زخم الاحتجاج يعتزمون السير حتى النهاية في كل المسائل الأساس المتعلقة بمستقبل دولة إسرائيل. ولكل المؤيدين للائتلاف يجب أن يكون مفهوما أنه في الوضع الذي علقت فيه الدولة، فإن مجرد استمرار وجود الحكومة متعلق بشعرة. في مثل هذا الوضع فإن الائتلاف مطالب بتقويم للوضع معمق ومتجدد.

نوصي أعضاء الائتلاف أن يتعلموا من رئيس الوزراء ليفي أشكول الذي درج على أن يقول: "أساوم وأساوم إلى أن يقبل رأيي". من يفهم سياسة واستراتيجية يحذر من أن يعلق في وضع لا يترك له مجال مناورة لاتخاذ خطوة إلى الوراء. فالتصرف في واقع كهذا دون مرونة يشبه قيادة شاحنة في شوارع المدينة دون قدرة على الرجوع إلى الخلف. لمن يعرض استجابة لدعوة وزير الدفاع وقف التشريع كاستسلام لابتزاز المتظاهرين ملزم بأن يشرح أن الكبح أيضا والسير إلى الوراء هو أحد أشكال المعركة التي تكون أحيانا حيوية للغاية.

فالانسحاب التكتيكي بالتأكيد ليس استسلاما.

من جهة أخرى، فإن قادة الاحتجاج ملزمون بأن يحذروا من السير أسرى خلف سحر الهزة الكبرى التي نجحوا في أن يحدثوها. ففي السعي لمواصلة زخم الاحتجاج، ترقبا لإخضاع نصف شعب إسرائيل بدون شروط، يكمن خطرا رهيبا في إحساس الإهانة والعنف الشديد. وإذا كان لدى قادة الاحتجاج مسؤولية وطنية، فأمام

الخطوة الزعامية لوزير الدفاع يجب أن تكون جاهزية لاستيضاح مشترك شامل ومحترم مع التطلع إلى وحدة إسرائيل.

* * *

نتنياهو يؤجل خطابه بعد تهديد بن غفير بإسقاط الحكومة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

وزراء من الليكود يؤيدون تعليق تشريعات إضعاف القضاء* الاحتجاجات وإغلاق الشوارع والمواجهات استمرت حتى فجر اليوم* البيت الأبيض: "نشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث في إسرائيل"* وزراء بالليكود يطالبون ليفين بالاستقالة

قال قياديون في حزب الليكود، صباح اليوم الإثنين، إنه يتوقع أن يعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال "خطاب للأمة" سيلقيه صباح اليوم عن تعليق التشريعات التي تدفعها حكومته لإضعاف جهاز القضاء، وذلك بعد المظاهرات الصاخبة الليلة الماضية والتي استمرت حتى الفجر، في أعقاب إقالة وزير الأمن، يوآف غالانت.

ويعقد نتنياهو في هذه الأثناء مداولات مع رؤساء أحزاب الائتلاف قبيل إلقاء خطابه. كذلك يتظاهر ناشطون من اليمين قبالة الكنيست دعما للخطة القضائية. وكان من المقرر أن يلقي نتنياهو الخطاب في العاشرة صباحا، لكن تم تأجيله في أعقاب تهديد وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بالاستقالة من الحكومة في حال تعليق تشريعات الخطة القضائية. وقال بن غفير إنه لن يقود لانتخابات جديدة وأنه سيدعم الحكومة من خارجها.

وذكرت وسائل إعلام أن رئيس الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، منح نتنياهو "ضوءا أخضر" للإعلان عن تعليق التشريعات. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن مداولات رؤساء أحزاب الائتلاف انتهت، وأن نتنياهو يصر على وقف تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء، بالرغم من تهديد بن غفير. وقال وزير القضاء، ياريف ليفين، لصحافيين في الكنيست إنه لا يعتزم الاستقالة في حال وقف التشريعات التي يقودها.

وفرقت الشرطة الإسرائيلية جميع المظاهرات ضد خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، قبيل فجر اليوم الإثنين، وفتحت الشوارع التي أغلقها المتظاهرون خلال الليلة الماضية. وقال متحدث باسم البيت الأبيض إن "الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث في إسرائيل" و"تحث بشدة الزعماء هناك على التوصل إلى

تسوية في أقرب وقت ممكن." ونشر رئيس الشاباك الأسبق، يوفال ديسكين، رسالة إلى "الإخوة والأخوات في الكفاح من أجل الديمقراطية"، جاء فيها إنه "لا نتوقف لدقيقة عن الكفاح حتى نحقق: وقف التشريعات وحفظها؛ دستور بإجماع واسع بروح وثيقة الاستقلال؛ مساواة كاملة في العبء (تجنيد الحريديين). وأضيف أن نتنياهو أثبت مرة أخرى أنه ليس مؤهلا للقيادة. فليذهب إلى بيته. الآن."

واندلعت احتجاجات في مناطق عدة في إسرائيل، أغلق خلالها المتظاهرون شوارع ومفترقات طرق مركزية لساعات. وأغلق متظاهرون شبكة شوارع "أيالون" المركزية في تل أبيب، لأكثر من خمس ساعات. وفرقت الشرطة، فجر اليوم، المتظاهرين بالقوة مستخدمة مدافع المياه وقوات "يسام" الخاصة والخيالة فيما وضع المتظاهرون متاريس في محاولة لصد قوات الشرطة.

وأعلنت الشرطة في ساعة متأخرة من الليل (الإثنين) عن فتح الشارع رقم 1، حيث أغلقه المتظاهرون قرب القدس، كما فتحت الشرطة مفترق طرق "شيلات" قرب "موديعين"، ومفترق "هكفار هيروك" شرق تل أبيب بعد إغلاقه لخمس ساعات. كذلك فتحت الشرطة شارع وادي عارة والشارع رقم 4 وشارع رقم 2 (طريق الشاطئ بين حيفا وتل أبيب). كما فتحت الشرطة مفترق "حوريف" على جبل الكرمل في مدينة حيفا.
واستعرت الاحتجاجات في أعقاب إعلان نتنياهو عن إقالة وزير الأمن، يوآف غالانت، بعد خطابه مساء أول من أمس، الذي طالب فيه بوقف تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء وحذر من تبعات هذه الخطة على أمن إسرائيل.

وعلى إثر الاحتجاجات، أجرى نتنياهو مداولات، خلال الليلة الماضية، حول إمكانية تعليق تشريعات الخطة القضائية. وأيد عدد من وزراء حزب الليكود تعليق التشريعات، وكذلك حزبا "شاس" و"يهدوت هتوراة" الحريديين. وأبلغ وزير التربية والتعليم، يوآف كيش، ووزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر، المقرب جدا من نتنياهو، الأخير خلال المداولات الليلية في مكتب رئيس الحكومة أنهما يؤيدان وقف التشريعات. كذلك أعلن الوزراء ميكي زوهار وعَميحاي شيكل ونير بركات عن تأييدهم لوقف التشريعات. وقال بركات إنه "سأدعم قرار رئيس الحكومة بالتوقف وإعادة التفكير بالخطة" القضائية.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن قياديين في حزب الليكود قولهم إن وزير القضاء، ياريف ليفين، الذي يقود خطة إضعاف القضاء، "يجب أن يستقيل، فقد وضع إسرائيل عند شفا حرب أهلية". واعترض ليفين بشدة على وقف التشريعات وهدد بالاستقالة. وقال وزير من الليكود إن "ياريف ليفين يريد حرق الدولة، وهو مصاب بجنون ويهدد بيبي بألا يوقف التشريعات. ونتنياهو أسير بأيدي ليفين والدولة تحترق." وأفادت

مصادر مقربة من محاكمة نتنياهو بأن محاميه الشخصي، بوغاز بن تسور، أبلغ نتنياهو أنه إذا لم يتم تعليق التشريعات لن يتمكن من تمثيله.

ودعا الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، صباح اليوم، الحكومة إلى وقف التشريعات. "لقد رأينا مشاهد صعبة جدا. ومن أجل وحدة شعب إسرائيل، ومن أجل المسؤولية المستوجبة، أدعوكم إلى وقف الإجراءات التشريعية فورا. وأتوجه إلى رؤساء جميع الكتل في الكنيست، في الائتلاف والمعارضة، إلى وضع مواطني الدولة فوق أي اعتبار والتصرف بمسؤولية وشجاعة دون تأخير. تعقلوا الآن. فهذه ليست فترة سياسية وهذا وقت القيادة والمسؤولية"

وقالت المتحدّثة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، أدريان واتسون، في بيان إنه "نشعر بقلق عميق إزاء أحداث اليوم في إسرائيل والتي تؤكّد مجدّدًا الحاجة الملحّة للتوصّل إلى تسوية"، مضيفة أن "القيم الديمقراطيّة كانت دائمًا، ويجب أن تظلّ، سمة للعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل."وتابعت واتسون أن "المجتمعات الديمقراطيّة تتعزّز من خلال ضوابط وتوازنات"، مشدّدة على أنّ "التغييرات الأساسيّة لنظام ديمقراطي يجب أن تتمّ على أساس أوسع قاعدة ممكنة من الدعم الشعبي."وأردفت أنه "نُواصل حضّ القادة الإسرائيليّين على التوصّل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن. نعتقد أن هذا هو الطريق الأفضل لإسرائيل وجميع مواطنيها."

وفي موازاة الاحتجاجات، صادقت اللجنة الخاصة في الكنيست لسن تعديلات "قانون أساس:الحكومة"، بعد منتصف الليلة الماضية، على "قانون درعي 2" تمهيدا للقراءتين الثانية والثالثة. وينص هذا التعديل على منع المحكمة العليا من التدخل في تعيين وزراء ويمهد لإعادة تعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا.

* * *

تشبه إخفاق فيتنام".. تحذير إسرائيلي من حرب غير ضرورية في غزة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي صادق فيه كنيست الاحتلال على إلغاء قانون فك الارتباط، والانسحاب من المستوطنات الإسرائيلية شمال الضفة الغربية المحتلة، صدرت أصوات يمينية ترحب بهذه الخطوة، بل إن الوزيرة أوريت ستروك زعمت بأننا "في يوم من الأيام سنعود إلى غزة "بعد الانسحاب منها في 2005، فيما صرح وزير المالية بتسلئيل سموتريتش أنه "يجب محو بلدة حوارة"، وما لبث أن زعم أنه "لا يوجد شعب فلسطيني." وفي الوقت

ذاته، فإن المطالب الصادرة عن أحزاب اليمين المتطرف مثل العصبة اليهودية والصهيونية الدينية، بمهاجمة غزة، وإعادة احتلالها، وإلا فإنها ستهدد بنيامين نتنياهو بإحداث أزمة ائتلافية، مما قد يستدعي من الحكومة حشد جنود الاحتياط، تمهيدا لخوض الحرب في غزة، استمرارا لما يحدث في أراضي الضفة الغربية.

إيتاي لاندسبيرغ نيفو الكاتب في موقع" زمن إسرائيل"، أكد أن "هذه الحكومة التي يقودها اليمين المتطرف المجنون، ويطمح للتفوق اليهودي والحكم الديكتاتوري، قد يجر الإسرائيليين لحرب غير ضرورية في غزة، حرب غير مبررة، أسبابها مجرد نظرة أيديولوجية دينية، وأسبابها سياسية بحتة؛ لأن رئيس الوزراء الحالي الراغب بالبقاء في منصبه، وعدم تفكيك حكومته، سيقرر خوض الحرب."وأضاف في مقاله أن "نتنياهو سيضطر لحسابات سياسية وحزبية استخدام الكذب والتحريض والدعاية والافتراءات ضد الفلسطينيين، وضد جنود الاحتياط، ويرسل الجيش إلى الحرب، وإرسال جنود الاحتياط الذين يحتجون حاليا على حكومته الدكتاتورية، مما يستدعي من جنود وضباط الاحتياط التحرك، وعدم خوض الحرب في غزة، رغم أنهم سيواجهون معضلة أساسية: إما طاعة الحكومة، أو الموت في الحرب."

وأكد أن "ذهاب الحكومة الحالية لحرب غير مبررة في غزة استجابة لمطالب اليمين تشبه حرب فيتنام، وهي واحدة من الأحداث الصادمة التي أثرت على الولايات المتحدة في القرن العشرين، رغم أنها حرب لم يتم الإعلان عنها رسميّا، واستغرقت أكثر من عشرين عاما، وشهدها خمسة رؤساء، وبينما كان عدد الجنود الأمريكيين في فيتنام خلال 1963، قرابة خمسة عشر ألف جندي أمريكي، فقد ارتفع العدد في عام 1968 إلى ستمائة ألف، عملوا جميعهم في عمليات عسكرية وجوية وبرية مشتركة."وأشار أنه "رغم أن الأمريكان لم يعلنوا الحرب رسميا، لكن كل التصعيد تم بموجب أوامر رئاسية دون اتخاذ القرارات للنقاش العام، والموافقة عليها من قبل الكونغرس، ولذلك سمّي التدخل بالعمليات الأمنية والشرطية، ومن ثم لم يتطلب عقد الكونغرس لإعلان الحرب، مما يثير المخاوف الإسرائيلية أن يتكرر الموقف في غزة، باعتبارها حربا غير ضرورية، سواء نتيجة لاستفزاز المستوطنين، أو اليأس الفلسطيني أو الهجمات المسلحة، أو لعلها مبادرة سياسية من حكومة يمينية."

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: مئات الآلاف يشاركون في مظاهرات في جميع أنحاء البلاد قبيل تمرير قانون رئيسي في خطة الإصلاح القضائي

شارك مئات الآلاف من الإسرائيليين في مظاهرات في جميع أنحاء البلاد مساء السبت في الأسبوع الثاني عشر على التوالي من الاحتجاجات الجماهيرية ضد خطط الحكومة الراديكالية لإصلاح النظام القضائي، قبل التمرير المتوقع الأسبوع المقبل لجزء أساسي من التغيير. وفي الوقت الذي نُظمت فيه المظاهرات، ألقى وزير الدفاع يوآف غالانت خطاب متلفزا دعا فيه الائتلاف الى وقف العملية التشريعية إلى ما بعد عيد الفصح اليهودي ومناسبات أخرى في الشهر المقبل للسماح بإجراء حوار بشأن الإصلاح القضائي، مؤكدا في الوقت نفسه على دعمه لإجراء تغييرات في الجهاز القضائي ومطالبا بوقف الاحتجاجات فورا. وقالت مصادر في الائتلاف إن التشريع سيمضي قدما كما هو مخطط. وجرت المظاهرة الرئيسية في تل أبيب، حيث بلغ عدد المتظاهرين في المظاهرة التي نُظمت في شارع "كابلان" بالمدينة الساحلية نحو 200 ألف شخص، بحسب تقديرات. كما شارك عشرات الآلاف في احتجاجات في العديد من المواقع الأخرى في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المدن الكبرى مثل القدس وحيفا وبئر السبع.

وزعم منظمو الاحتجاجات أن ما مجموعه 630 ألف شخص حضروا المظاهرات. ولم يتسن التحقق من الرقم بشكل مستقل. ومتحدثا في المظاهرة الرئيسية في تل أبيب، قال المؤرخ يوفال نواح هراري إن موظفي الخدمة المدنية والقوات العسكرية يجب أن يطيعوا المحاكم وليس الحكومة، إذا وجدت إسرائيل نفسها في نهاية المطاف في أزمة دستورية. موجها حديثه لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قال هراري: "نحن نعلم أنك مسؤول عن كل ما يحدث... أنت لست مبعوثا، وبالتأكيد لست ملاكا. بعد ألفي عام، ما زلنا نذكر الفرعون. وسنتذكرك أنت أيضا. لن تكون هناك شوارع أو ميادين أو مطارات على اسمك. ولكننا سنروي قصة رجل حاول استعبادنا وفشل." وأضاف: "أنت محاط بأشخاص ضعيفي الشخصية. ولكن نحن نتحلى بالعزيمة... لن نكون عبيدا. في العام المقبل سنكون شعبا حرا"، في إشارة إلى عيد الفصح اليهودي القريب.

متحدثة في المظاهرة نفسها، قالت شيكما برسلر، وهي عالمة فيزياء ذات شهرة عالمية ومن قادة الاحتجاجات وتم اعتقالها في وقت سابق من الأسبوع خلال مشاركتها في مظاهرة، إن خطة الحكومة للسيطرة على لجنة اختيار القضاة "هي أول قطعة دومينو على طريق الديكتاتورية." وقالت صوفي بن دور، ابنة الجاسوس الإسرائيلي الأسطوري إيلي كوهين، إنها لم تتعاف قط من فقدان والدها، لكنها شعرت بالارتياح لمعرفتها أن والدها ضحى بحياته من أجل دولة أخلاقية وديمقراطية. موجهة كلامها لنتنياهو مباشرة ومطالبة إياه بالتخلي عن خطة الإصلاح القضائي، قالت: "لقد ضللت الطريق. لقد فقدت ثقة الجماهير"، مضيفة "تريد

سلطة غير محدودة من أجل مصالحك الضيقة. نحن نريد قيادة متواضعة وشفافة. قيادة عادلة تخدم الشعب بأسره"، وقالت إن رئيس الوزراء "يدمر إسرائيل. لن نسمح لك بذلك. سنناضل جميعا من أجل قيادة نظيفة ومن أجل الديمقراطية الإسرائيلية.

بينما ألقى المتحدثون خطبا في المظاهرة، جاءت الأنباء عن دعوت غالانت إلى وقف العملية التشريعية. أعلنت برسلر النبأ الذي قوبل بهتافات ترحيب في صفوف الحشد الغفير. لكن برسلر حذرت من أي احتفال سابق لأوانه: "لسنا مرتبكين ولسنا نائمين في أثناء أداء الواجب. نحن نطالب بإلغاء الحزمة التشريعية بأكملها." وفي وقت لاحق، تدفق المتظاهرون بأعداد كبيرة على طريق "أيالون" السريع، وعرقلوا حركة المرور لعدة ساعات. استخدمت الشرطة خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، واعتُقل 32 منهم عندما حاول أفراد الشرطة إخلاءهم من الطريق.

على الطريق 65 بشمال إسرائيل، قالت الشرطة إنها اعتقلت متظاهرين بسبب سلوك مخل بالنظام، بما في ذلك إلقاء قنابل مضيئة، حيث أغلق المئات تقاطع كركور. وقالت مجموعة مساعدة قانونية إن تسعة اعتُقلوا في تلك المظاهرة. وفي أور عكيفا، بالقرب من مدينة الخضيرة، وقعت مواجهات محتدمة بين بضعة آلاف من المتظاهرين المناهضين لخطة الإصلاح القضائي وعدد أقل من المتظاهرين المؤيدين لها انتهت بثلاثة اعتقالات بسبب أعمال عنف مزعومة.

قالت الشرطة إن الواقعة في ساحة "خانه أساياغ" في أور عكيفا، حيث فاز حزب الليكود اليميني بزعامة نتنياهو بنسبة هائلة بلغت 47% من الأصوات في الانتخابات الأخيرة، انتهت دون إصابات أو أضرار. وأضافت الشرطة أن ثلاثة من المعتقلين دفعوا المتظاهرين أثناء مغادرتهم الميدان. حاييم باردا، أحد منظمي المظاهرة المؤيدة للإصلاح، نفى استخدام أي من المتظاهرين من جانبه للعنف. وتم اعتقال ثلاثة أشخاص في القدس، مما يرفع العدد الإجمالي للاعتقالات في جميع أنحاء البلاد إلى 44. وجاءت الاعتقالات في أعقاب الاشتباكات التي اندلعت في الميدان خلال مواجهة الأسبوع الماضي، والتي تضمنت ترهيب واعتداءات من جانب متظاهرين مؤيدين للإصلاح، حسبما زُعم.

يوم السبت عاد المتظاهرون المناهضون لخطة الإصلاح القضائي، الذي تضاءل عددهم أمام مؤيدي الإصلاح في الأسبوع الماضي، مع تعزيزات التي منحتهم كما يبدو تفوقا عدديا ضئيلا، لكن المعسكر الآخر جاء مجهزا بمكبرات صوت قوية وأطقم طبول تسببت بالكثير من الضوضاء. وتعهد المتظاهرون من كلا الجانبين بالعودة في الأسبوع المقبل.

قبل المظاهرات الرئيسية، تظاهر أكثر من ألف متظاهر، بقيادة مجموعة تمثل جنود الاحتياط، من أمام منزل غالانت في موشاف عميكام بشمال البلاد. وقالت حركة "أخوة في السلاح" الاحتجاجية في بيان إن

"غالانت، الذي يلتزم الصمت بدافع الخوف، والذي يدرك أنه مسؤول عن تفكك جيش الشعب، والذي يعرف أن الجنود الإسرائيليين سيواجهون تهما في لاهاي، يمد يده للدكتاتورية."

على نحو متزايد، حذر جنود الاحتياط – الذين يشكلون جزءا أساسيا من الأنشطة الروتينية للجيش، بما في ذلك في الوحدات العليا – من أنهم لن يكونوا قادرين على الخدمة في إسرائيل غير ديمقراطية، وهو ما ستصبح عليه الدولة بموجب خطة الإصلاح القضائي للحكومة، كما يقولون. وأثارت التحذيرات مخاوف عميقة في المؤسسة الأمنية على مستقبل البلاد. وجاءت مظاهرات السبت قبل "أسبوع الشلل" الذي ينظمه المحتجون على مستوى البلاد ويبدأ يوم الأحد، بعد أن أعلن نتنياهو أن الحكومة ستمرر جزءا أساسية من خطة الإصلاح القضائي – الذي يمنح الإئتلاف سيطرة شبه كاملة على التعيينات القضائية – في الأيام المقبلة.

ينظم المحتجون مسيرات أسبوعية منذ أن أعلنت الحكومة عن خططها لتقييد صلاحيات القضاء بشدة في أوائل يناير. وقال قادة الاحتجاجات "إننا في صدد الدخول في أسبوع مصيري في تاريخ إسرائيل. هذه الحكومة الهدامة تمزق البلاد وتفكك الجيش والاقتصاد."

جاء التعهد بتكثيف الاحتجاجات هذا الأسبوع بعد يوم من إعلان نتنياهو أن حكومته سامضي قدما في الخطة "بمسؤولية"، مع التأكيد على أن مشروع القانون الخاص بوضع التعيينات الرئيسية في المحكمة العليا مباشرة تحت سيطرة الائتلاف سيتم تمريره كما هو مخطط له. وأصر نتنياهو على أنه "لا نريد محكمة خاضعة للرقابة، نريد محكمة متوازنة." كما مضت الحكومة قدما في تشريعات أخرى أثارت غضب معارضيها، بما في ذلك تمرير قانون يوم الخميس لحماية نتنياهو من أمر قضائي بالتنحي. وبعد تمرير القانون، أعلن نتنياهو أنه سيتجاهل اتفاق تفادي تضارب المصالح الذي يسمح له بالحكم خلال محاكمته بتهم فساد، وبأنه سيتدخل من الآن فصاعدا بشكل مباشر في جهود إصلاح القضاء.

ردا على ذلك، أبلغت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميار نتنياهو يوم الجمعة إنه ينتهك اتفاق تفادي تضارب المصالح وأن أي انخراط إضافي في خطة الحكومة للإصلاح القضائي سيُعتبر "غير قانوني ويشوبه تضارب مصالح."

ائتلاف نتنياهو، وهو مجموعة من الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة والحريدية، انطلق بإصدار تشريعات تهدف إلى إضعاف قدرة المحكمة على العمل كرقابة على البرلمان، وكذلك منح الحكومة السيطرة على تعيين القضاة. وتشهد البلاد احتجاجات حاشدة أسبوعية منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر ضد التشريع المخطط له، وموجة متصاعدة من الاعتراضات من قبل كبار الشخصيات العامة بما في ذلك رئيس الدولة ورجال قانون وقادة أعمال وغيرهم.

* * *

قفزة باستهداف كنائس القدس.. واعتداءات طالت قساوسة ومقابر مسيحية

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

كشفت صحيفة عبرية، عن تصاعد اعتداءات حكومة الاحتلال الإسرائيلي اليمينية بزعامة بنيامين نتنياهو، على المسيحيين وكنائسهم في مدينة القدس المحتلة.وأكدت صحيفة" هآرتس "العبرية في تقرير أعده نير حسون، أن "عدد الاعتداءات العنيفة وأعمال تخريب ممتلكات المسيحيين والمؤسسات المسيحية في القدس قفزت منذ بداية السنة، ورؤساء كنائس القدس يربطون ذلك بالأجواء السائدة في الحكومة الإسرائيلية الحالية."وأوضحت مصادر في الكنائس، أن شرطة الاحتلال "لا تتعامل بجدية بما فيه الكفاية مع الوضع (اعتداءات المستوطنين(، كما أنها ترفض أن ترى في تراكم الأحداث العنيفة ظاهرة، رغم أن جزءا صغيرا من الاعتداءات يتم الإبلاغ عنها للشرطة، علما بأن عددها أكبر بكثير من العدد المعروف."وورد في وثيقة للمركز الكنسي في القدس، وهي الجهة التي تنسق بين الطوائف المسيحية المختلفة، أنه شهد قس أرمني أنه "منذ بداية العام تم البصق عليه (من قبل المتطرفين اليهود) أكثر من 90 مرة، كما أن معظم الاعتداءات وأعمال تخريب الممتلكات حدثت في البلدة القديمة بالقدس."

ونوهت "هآرتس"، إلى أنه في اليوم الثاني من كانون الثاني/ يناير الماضي، قام مستوطنون بعملية تخريب في مقبرة للبروتستانت في جبل صهيون، و"تسبب هذا التخريب في الضرر لثلاثين من شواهد القبور، وبعد عشرة أيام تم خط عبارات تحمل شتائم على جدران دير الأرمن في البلدة القديمة وتم القيام بأعمال تخريب في دير الأرمن في معلوت بالجليل، وفي الشهر نفسه، تم الاعتداء على شباب مسيحيين في حي الأرمن بالقدس، وفي نفس اليوم ألقى مستوطنون يهود الكراسي على أشخاص كانوا يجلسون في مطعم للأرمن في البلدة القديمة."

وفي بداية شباط/ فبراير الماضي، "تم الإضرار بتمثال للمسيح في كنيسة توجد في طريق الآلام، وفي نهاية ذات الشهر، تم الاعتداء على رهبان أرمن في حي الأرمن، والأسبوع الماضي، هاج مستوطن إسرائيلي من أصل مسيحي، في الكنيسة التي توجد في جبل الزيتون وهدد الحاضرين وهو يحمل قضيبا من الحديد."

الأب فرنسيسكو باتون، حارس الأماكن المسيحية في الأرض المقدسة والمعين من قبل الفاتيكان، قال لـ"هآرتس": "ليس صدفة أن تقع هذه الأحداث الخطيرة بالذات في هذه الفترة، نحن نطالب حكومة إسرائيل وجهات إنفاذ القانون بالعمل بشكل حازم من أجل اجتثاث هذه الظواهر الصعبة."

وبحسب أقوال جون منير، من مركز روسينغ للتعليم و"الحوار بين الأديان": "طائفة الأرمن تقف في بؤرة الاعتداءات بسبب تواجدها القريب من الحي اليهودي وبسبب ملابس رجال الدين السيرانيين، التي تجذب انتباه المهاجمين، حيث يتعرضون للبصق والدفع والضرب على الرأس والشتم، وبين حين وآخر، يتم خط

كتابات تجديف غرافييكية، وهناك هجمات أكثر جدية في داخل الكنائس، الناس يفكرون مرتين عند المرور عبر هذا الزقاق أو الزقاق الآخر."ورفض منير، ما ذهبت إليه شرطة الاحتلال، من "نسب هذه الاعتداءات والجرائم إلى شباب وأشخاص لديهم مشكلات نفسية."

ويوم الجمعة الماضي، نظمت مسيرة تقليدية للمسيحيين الكاثوليك في القدس المحتلة بمناسبة "عيد الفصح"، هذه المرة احتجاجا على الاعتداءات، والمشاركون في المسيرة ارتدوا شالات عليها صورة تمثال المسيح الذي تم الاعتداء عليه وتخريبه الشهر الماضي."